الأمم المتحدة A/50/PV.105

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة ١٠٥
الاثنين، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مبارك (لبنان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الإدارة العامة والتنمية

تقرير الأمين العام (A/50/847)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة عن اجتماعه الثاني عشر (A/50/525)

رسالة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/50/926)

مشروع قرار (A/50/L.69)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **هذا الصباح تبدأ الجمعية العامة، عملا بالقرار ١٣٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عقد الجلسات العامة المخصصة لمسألة الإدارة العامة والتنمية.**

وقبل أن تبدأ الجمعية نظرها في مسألة الإدارة العامة والتنمية أتلو البيان التالي الذي طلب مني رئيس الجمعية العامة أن أدلي به بالنيابة عنه:

"نستأنف الدورة الخمسين للجمعية العامة لدراسة مسألة هامة هي مسألة الإدارة العامة والتنمية، في الوقت الذي أصبح فيه تنشيط وإصلاح القطاع العام أولوية على جداول أعمال العديد من الدول الأعضاء.

"لقد أتت التسعينات بمجموعة من التحديات غير العادية والملحّة بالنسبة للإدارة العامة في جميع أنحاء العالم. ففي الوقت الحاضر تواجه الحكومات في البلدان المتقدمة النمو والنامية مجموعة معقدة من العوامل الخارجية والداخلية، تتراوح بين ضغوط التكيف للدينامية العالمية الجديدة والقيود التي يفرضها تناقص الموارد والمطالب بإيجاد نظم حكم تقوم على المشاركة.

"وتقوم الحكومات بإعادة تقييم ممارساتها في مجال صنع القرار ووضع السياسة. ولقد بدأ

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-85419

9685419

الكثير من الحكومات في التخلي عن التدابير التقليدية واتباع ممارسات جديدة ومبتكرة لتحقيق هدف تحسين الأداء الإداري، وهو هدف من الممكن إحرازه.

"وعبارة 'أن نفعل أكثر بموارد أقل' قد أصبحت اعتقادا دفعت إليه الضرورة واتضح أن إصلاح القطاع العام منهجية مقبولة للتنمية، بدلا من أن يكون اتجاها عابرا. وبالنسبة إلى حكومات كثيرة، يشكل التحدي الحالي محاولة إعادة تحديد دورها في متابعة النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، بغية تحسين الكفاءة، والسعي إلى إحلال الفعالية، وتشجيع الاستجابة بالطريقة التي تعمل الحكومة بها.

"ولأن مسألة الإصلاح مهمة للغاية، تعتقد الدول الأعضاء أن هناك حاجة إلى أن نستعرض عالميا خبرات البلدان وإلى أن نحدد ممارسات ناجعة في تخطيط وإدارة التنمية. وفي جميع أنحاء العالم، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو، بدأت الهياكل البيروقراطية القديمة والطرائق المناظرة لها تتخلى ببطء عن مكانها لتحل محلها أشكال جديدة تشاركية للحكم أكثر إبداعا وموجهة نحو المستهلكين. وتستبدل على نحو بطيء النهج القديمة بأنماط جديدة للإدارة، وهي تتصف بإزالة التركيز، واللامركزية، والتخلي عن البيروقراطية باعتبارها طرائق لا تفضي إلى كفاءة أكبر فحسب، بل أيضا إلى ديمقراطية جماهيرية. وهكذا باتت الحدود بين الحكومة والمحكومين أقل تمايزا.

"وبالنسبة لبلدان نامية كثيرة وبلدان ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، فإن تحدي إعادة تصميم قطاعاتها العامة يتخذ طبيعة مستعجلة لم يسبق لها مثيل. وكما يعلم الأعضاء تمام العلم، فإن ضرورة القيام بشيء أكبر بموارد أقل لا تقتصر على الحكومات. فالأمم المتحدة، كالعديد من الدول الأعضاء، تمر حاليا بعملية إصلاح هامة، وهي أيضا تواجه مجموعة من المشاكل المتشابهة، من قيود بسبب قلة الموارد إلى تأمين مكانها المناسب في دينامية عالمية جديدة.

"وعلى الرغم من هذه القيود، تبقى الأمم المتحدة ملتزمة بالمبادئ التي قامت عليها. ولم تكن عبارة 'أن نفعل أكثر بموارد أقل' في تاريخ الأمم المتحدة الذي يعود إلى ٥٠ عاما أكثر وجاهة أو كانت ممارستها أشد فعالية لما هي عليه الآن. وتكمن قوة الأمم المتحدة في كونها مؤسسة عالمية محايدة، وفي قدرتها على دعم البيئتين البشرية والمؤسسية، وفي إطارهما يستطيع القطاع العام والمؤسسات المالية والقطاع الخاص العمل بفعالية وكفاءة كيما يتم الحفاظ، حسبما قال ألبرت اينشتاين،

'على التزام مخلص بالبشرية لا ينفصم'".

وهذه الدورة المستأنفة توفر لنا فرصة ممتازة لتبادل الخبرات وتوسيع الوعي الدولي بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الإدارة العامة في عملية التنمية. ورئيس الجمعية العامة وأنا نتطلع إلى المناقشة التي ستجرى خلال الأسبوع.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية تأتي في حينها بصورة خاصة، والمداولات التي ستجرى في الأيام المقبلة ستكون ذات أهمية خاصة. والموضوع الذي ستتم مناقشته مناسب بوجه خاص، فبقدر ما تعتمد الدول على الإدارة العامة الكفؤة في حسن الإدارة الحكومية، يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تمارس الإصلاح باستمرار. ومداولات الجمعية العامة، إذن، وجيهة بصورة خاصة في هذا الوقت من إصلاح الأمم المتحدة.

ولا تزال التسعينات عقدا يمثل تغييرا أساسيا. فالتحولات العالمية أثرت تأثيرا هائلا على الطرائق التي تتصرف وتعمل بها الدول الأعضاء. وجميع الأمم - بصرف النظر عن مستوى تقدمها الاقتصادي أو نموها السياسي - مضطرة إلى إعادة التفكير في المسائل الحساسة للإدارة الحكومية والأهداف. ويقوم العديد منها بإعادة تقييم الجوانب الأساسية للعلاقة بين الإدارة الحكومية والمجتمع نفسه. وليس هناك مهمة

بالنسبة لأي دولة أهم من إنشاء طريقة عمل وطنية - في العلاقات الاقتصادية، وفي العلاقات السياسية، وفي العلاقات الاجتماعية، وفي العلاقات العالمية. وللإدارة العامة دور حيوي في هذا المسعى. والإدارة العامة هي الآلية العملية لتحويل الأهداف والتطلعات والقرارات التي تتخذها الدول إلى واقع حقيقي. وإذا كانت الإدارة العامة غير فعالة، فإن أفضل الخطط يمكنها أن تحرز تقدما ضئيلا. وإذا كانت الإدارة العامة فاسدة، فإن مصالح المواطنين لا يمكن حمايتها.

والدول بجميع مستوياتها تسعى إلى تعزيز القدرات القائمة وتحسين إيصال السلع والخدمات. والدول التي تمر بمرحلة انتقالية يتعين عليها أن تعيد النظر في الأفكار التقليدية بشأن دور الحكومة في المجتمع. وتشعر الدول الأخرى بالحاجة إلى التأكيد على بناء الهياكل الأساسية للإدارة الحكومية. وترى بعض البلدان المتقدمة أن هناك حاجة إلى إعادة تصميم الهياكل، وتقليص عدد موظفيها أو إعادة توجيههم.

ولكن الحكومات، فيما تحاول أن تصبح أصغر حجما أو أكثر كفاءة أو أكثر قدرة على المنافسة العالمية، يجب أيضا ألا تنسى مسؤولياتها الأساسية لكفالة السلام وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وتعضيد حكم القانون. وهذه المسؤوليات الرئيسية لا تحدد طبيعة الدولة فحسب، بل مدى النجاح الذي تحرزه أيضا.

وتحتاج نظم الإدارة العامة إلى اهتمام وإصلاح مستمرين إذا كان لها أن تستجيب بفعالية للتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وهذا صحيح بوجه خاص في العالم النامي حيث تفرض أساسيات التنمية المستدامة أعباء فريدة على نظم الإدارة العامة.

وعلاوة على ذلك، فيما تعمل التكنولوجيا والتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على تحويل العالم، فإن المعرفة الإدارية والمهارات والأدوات التي كانت كافية من قبل للحفاظ على الكفاءة التنفيذية وأداء نظام الإدارة العامة، لم تعد تلبي الاحتياجات الأساسية للإدارة.

وتحسين نظم الإدارة العامة كان بحق ذا أولوية خاصة للأمم المتحدة. وقام برنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة بهذه الوظيفة بالنيابة عن الأمين العام. وتقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة عن اجتماعه الثاني عشر وتقريري الخاص عن الإدارة العامة والتنمية أبرزا بعض الأمور التي يجرى القيام بها.

ويوجه الانتباه أيضا الى بعض التحديات الجديدة والاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها، التي تواجهها الدول الأعضاء الآن. وبالتالي يصبح لتعزيز قدرة الحكومات على الاضطلاع بالمهام الحكومية وتنفيذ السياسات الحكومية وجعل الجهود الحكومية أكثر فعالية أولوية أساسية.

وقد التمست الدول الأعضاء، وتلقت، مساعدة الأمم المتحدة في طائفة عريضة من الأنشطة بهدف تعزيز المؤسسات العامة والإدارة العامة. وفي كثير من القطاعات فإن الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكن أن تظهر الحياد والخبرة اللازمين لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق النتائج. وقد تضمن دعم الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء في وضع مدونات حديثة للخدمة المدنية وإصلاح نظم الجمارك وتعزيز سياسات الضرائب وتنفيذ الإصلاحات الضريبية. وتضمنت المساعدة أيضا تحسين نظم تعيين الموظفين والتخطيط الوظيفي وصنع القرار.

وقام البنك الدولي بدعم تدابير لتعزيز إدارة شؤون الأفراد في الحكومات وفي وزارات الخدمة المدنية، بما في ذلك وضع نظم لإدارة الموارد البشرية والمعلومات. وبشكل أعم فإن دعم الأمم المتحدة من أجل تحسين إدارة القطاع العام قدم العون لبرامج التدريب الإداري، وأسهم في الجهود الوطنية في مجال التخطيط الإنمائي وبرامج الاستثمار الحكومي والتحليل الإحصائي وتطوير قواعد البيانات وإدارة الدين واللامركزية.

ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعمت الأمم المتحدة أيضا الجهود الوطنية لتحسين المساءلة بالنسبة للبيروقراطية، وخاصة فيما يتعلق بالأموال العامة: وهذا جانب حيوي من جوانب بناء المؤسسات.

وقُدمت المساعدة في إقامة نظم مفتوحة ودقيقة لمراجعة الحسابات، والمشتريات، وتدوين الحسابات. ووفرت المساعدة الفنية في وضع الميزانيات وجمع العوائد.

إن الإدارة العامة الفعالة في دولة عصرية تتطلب بوجه خاص وجود مؤسسات قانونية فعالة. وتحقيقا لهذا الهدف وفرت الأمم المتحدة مساعدة مباشرة وغير مباشرة لأنشطة مثل صياغة الدساتير وإجراء الإصلاحات الإدارية والمالية، وتعزيز قوانين حقوق الإنسان ودعم الهياكل القضائية وتدريب المسؤولين عن حقوق الإنسان.

هذه الجهود وغيرها تدلل على الأولوية العليا التي يتطلبها حسن الإدارة العامة. فالإدارة العامة هي العمود الفقري للحكومة الفعالة. وهي عنصر أساسي إذا أريد تحقيق التطلعات العالمية من أجل التنمية.

وهذه الدورة المستأنفة ستثير وعيا دوليا متزايدا بالدور الحيوي الذي تؤديه الإدارة العامة في مجال التنمية. فهي تبرز الحاجة الى إعطاء أولوية قصوى في خطة التنمية لإصلاح الإدارة العامة. وتؤكد على ضرورة تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تسهيل إجراء تحسينات في نظم الإدارة العامة للدول الأعضاء، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وقد أكدت أكثر من مرة أن السلام والتنمية يجب أن يسيرا جنبا الى جنب. فدون السلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية؛ ودون التنمية لا يمكن أن يدوم السلام. والحكم الفعال أساسي لتحقيق أهداف "خطة للسلام" و "خطة للتنمية".

واليوم، أود أن أوجه انتباها خاصا الى أهمية جهود الأمم المتحدة في ميدان التحول الديمقراطي باعتباره جزءا لا يتجزأ من جهود تعزيز الإدارة العامة على الصعيد العالمي. إن إنشاء خدمة عامة سريعة الاستجابة وفعالة بحق يتطلب عملية تشاركية لصنع القرار؛ وهذا هو جوهر عملية التحول الديمقراطي.

والتحول الديمقراطي هو، في معظم الأحيان، أهم العوامل في تحسين الإدارة العامة. فهو يزيد من القدرة على المساءلة؛ ويشجع على تطوير إدارة عامة تتسم بالطابع المهني بدلا من الطابع السياسي. وهو عدو للفساد وعدم الكفاءة والإدارة السيئة؛ كما يوفر الحوافز للفعالية القصوى في إيصال السلع والخدمات.

ونتائج مداولاتكم هذا الأسبوع سوف تشكل جزءا لا يتجزأ من التغيير الشامل الذي سيضع تعريفا جديدا للأمم المتحدة ودورها في القرن الحادي والعشرين. إن قيادتكم مسألة حاسمة. والولاية التي ستستنبطونها في الأيام المقبلة ستحدد في نهاية المطاف شكل برامج المنظمة في المستقبل واتجاه أنشطتها المستقبلية دعما للإدارة العامة. هذه مسؤولية حيوية. وأتمنى لكم النجاح في عملكم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد مسعود منصوري الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الإدارية بالمغرب، الذي سيعرض مشروع القرار A/50/L.69 في سياق بيانه.

السيد منصوري (المغرب): أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر الى هيئة الأمم المتحدة التي وافقت على تخصيص الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة لموضوع "الإدارة العامة والتنمية". كما أغتنم هذه الفرصة لتوجيه تشكراتي الى السيد الأمين العام على العناية الخاصة التي يوليها لمجال تطوير الإدارة وتعزيز قدرات تسييرها، وعلى المجهودات المحمودة التي بذلها في هذا الخصوص.

لقد أصبح النقاش حول الاستراتيجية الاقتصادية وكيفية تحقيق التنمية محورا أساسيا في انشغالات كل الدول. فأزمة المديونية والعجز المالي ومتطلبات تطوير القطاع الخاص قد تضافرت كلها لتساهم في اختلال واضح في التوازنات العامة والأنظمة الاقتصادية القائمة.

وبموازاة مع ذلك، فرضت عولمة الاقتصاد نفسها بشكل تدريجي كمسألة لا محيد عنها مما أدى الى بروز تحديات جديدة تتمثل في المنافسة الشديدة التي من رهاناتها الأساسية جودة الخدمات التي تسديها الدول لمجتمعاتها.

واعتبارا لكون الإدارة العمومية أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالقيام بدور الموجه والمؤطر للإصلاحات والتعديلات الاقتصادية والاجتماعية، فقد أولتها المنظمات الدولية، الإقليمية والجهوية منها، كامل العناية والاهتمام، سعيا لتوحيد الجهود والرؤى الهادفة الى الرفع من قدرات الإدارة العمومية.

ووعيا منهم بهذه التحديات، عقد وزراء الخدمة المدنية الأفارقة، بناء على دعوة من المملكة المغربية، مؤتمرهم الأول بمدينة طنجة، الذي قام بتنظيمه كل من "إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية" التابعة للأمم المتحدة، و "المركز الأفريقي للتدريب والبحوث الإدارية من أجل التنمية" (كأفراد)، وذلك خلال شهر حزيران/يونيه من سنة ١٩٩٤.

وقد أسفر هذا المؤتمر عن إعلان طنجة الهام الذي سعت أفريقيا من خلاله الى تحسيس المجتمع الدولي بمشاكل الإدارة العامة في الدول النامية، ولا سيما الأفريقية منها. وتم تكليف المملكة المغربية، بصفتها رئيسا للمؤتمر، بالقيام بالإجراءات والمساعي الضرورية لهذه الغاية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا).

وقد أثمرت هذه الجهود عن اتخاذ القرار ١٣٦/٤٩ المصادق عليه من قِبَل الجمعية العامة بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ تم على إثره عقد الاجتماع الثاني عشر لفريق الخبراء المعني بالإدارة والمالية العامة خلال الفترة ما بين ٣١ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥ أسفر عن تقرير تضمن توصيات الخبراء الموجهة الى الحكومات الوطنية والأمم المتحدة، الأمر الذي استدعى عقد اجتماعات إقليمية وجهوية لبحث مواضيع منتقاة من هذا التقرير بهدف التنسيق واتخاذ المبادرات المشتركة لإنجاح هذه الدورة.

هذا وقد حظيت بشرف ترؤس لجنة التتبع المنبثقة عن "إعلان طنجة" التي انعقدت في ليبروفيل، غابون، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ حيث تمت دراسة التوصيات الصادرة عن فريق الخبراء ومناقشة دور الأمم المتحدة في تطوير الإدارة في الدول النامية بصفة عامة والدول الافريقية بصفة خاصة.

وقد خلصت أشغال هذه اللجنة الى عدد من التوصيات التي تمت إحالتها على المصالح المختصة بهيئة الأمم المتحدة.

ولقد أبانت التجربة التي عاشتها الدول النامية من خلال تطبيق البرامج التقويمية أن المقاربة التي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المالية والاقتصادية الصرفة تبقى غير كافية لتحقيق انطلاقة اقتصادية حقيقية قادرة على مواجهة المتطلبات التنموية الراهنة.

فالبعد الإنساني والاجتماعي أخذ في الآونة الأخيرة حيزا هاما من اهتمامات الدول والمؤسسات المالية الدولية باعتباره حجر الزاوية في عملية التنمية وذلك في أعقاب الصعوبات والعوائق التي واجهتها الدول النامية في محاولاتها الرامية الى إصلاح أوضاعها الاقتصادية والتحكم في أسباب تفشي التضخم وارتفاع البطالة وانخفاض مستوى النمو والخدمات الاجتماعية.

وعليه فقد أصبح لزاما على هذه الدول، أمام التوجهات الجديدة التي أفرزتها سياسات تحرير الاقتصاد، وأمام احتدام المنافسة على مختلف الواجهات وتراجع دور الدولة لفائدة القطاع الخاص، إعادة النظر في طبيعة المهام الملقاة على عاتق إداراتها للاضطلاع بوظائف جديدة تتفق وطبيعة المسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتقها، وذلك في إطار تخطيط استراتيجي طويل الأمد يدعم قدراتها الذاتية.

وإن استراتيجية التطوير الإداري الرامية حقا الى توفير الشروط الملائمة لإرساء قواعد إدارة عامة واضحة المعالم، فعالة وقادرة على الخلق والإبداع، لا بد وأن تضع من بين أولوياتها تطوير القطاع الخاص والرفع من قدراته على المنافسة، وانفتاح الاقتصاد على السوق الخارجي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق سياسة اجتماعية مستدامة لخلق فرص حقيقية للتشغيل.

فإن بناء الدولة الحديثة جعل المغرب يعتمد، منذ العقدين الأخيرين، سياسات تستهدف تحديث الإدارة العمومية وتهيئتها لمواجهة التحديات الناجمة عن المتطلبات المتجددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، وبعد أن أخذ المغرب، منذ نهاية السبعينات، في نهج أسلوب اللامركزية الإدارية كوسيلة وغاية في تعامله مع القضايا ذات البُعد المحلي والجهوي، كان في مطلع الثمانينات من بين الدول النامية التي أقرت العزم على تحرير اقتصادها والتخفيف من وطأة التنظيمات واللوائح الإدارية المفروضة على القطاعات المنتجة.

كما لمس مبكرا ما لسياسة الخوصصة وترشيد القطاع العام من مزايا وإسقاطات إيجابية على المردودية الاقتصادية.

واليوم يتعين على المغرب العمل على الدفع بمسلسل التحديث الى فضاءة إصلاحات جديدة تهم قطاعات الاقتصاد، والتعليم، والإدارة كما حددها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني باعتبار هذه القطاعات الثلاثة العمود الفقري لكل تنمية مستدامة.

وكما هو غير خاف عليكم، فإن الإدارة تشكل نقطة عبور والتقاء والحسم بالنسبة لكل إصلاح بنيوي، ما جعل الحكومة المغربية تضع قضية ترشيد الإدارة من بين أولويات العمل الحكومي.

ولقد بلورت المؤتمرات الدولية المنعقدة تحت إشراف الأمم المتحدة التداخلات العميقة بين مختلف مكونات التنمية البشرية المستدامة ومكنت من إبراز فضاءات جديدة للتعاون المثمر بين الدول النامية والمنظمات الدولية.

ولا شك أن جميع الدول في حاجة ماسة الى تدعيم تبادل الخبرات فيما بينها والبحث عن السبل الكفيلة بتنفيذ البرامج الوطنية وذلك من خلال خبرة المنظمات المتخصصة.

وإن هذه النقط تكتسي؛ في منظورنا، أهمية قصوى، ولإبراز مضمونها، واسمحوا لي أن أعرض عليكم بإيجاز المواضيع التي حظيت بالأولوية ضمن اهتمامات المؤتمر الافريقي لوزراء الوظيفة العمومية المنعقد بطنجة.

لقد أفضى هذا المؤتمر الى الاقتناع بأن التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها السنوات الأخيرة، أدخلت الإدارات العمومية في افريقيا في مواجهة تحديات ومسؤوليات جديدة، إذ أصبحت مدعوة ليس فقط لمتابعة جهودها في مجال التنمية الاقتصادية، وتطوير التجهيزات الأساسية، ولكن أيضا للقيام بمهام أخرى لا تقل أهمية، كتهيئة الظروف الملائمة لأجل تنمية القطاع الخاص والوطني والأجنبي، والتحكم في التنمية القروية، ومحاربة الفوارق الجهوية. وتحديث البنيات الاجتماعية، وإقامة علاقات جديدة مع بيئتها.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية، خلال عقد الثمانينات، قد أثرت سلبا على المجهودات التي بذلتها الإدارات الافريقية، وصولا الى الاضطلاع بمهامها الجديدة على أحسن صورة.

غير أنه، وفي الوقت الذي أصبحت فيه المسألة الاجتماعية في أغلب بقاع العالم من ضمن أولويات السلطات العمومية، فإن الإدارة الافريقية أصبحت أكثر من أي وقت مضى مطالبة بنهج سياسية جديدة تعنى أكثر بالقضايا الاجتماعية في حين أنها مضطرة للحفاظ على التوازنات المالية بما يلزم من الصرامة.

وبناء على ذلك، فإن المؤتمر قد أكد أن كل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة يجب أن تقوم على أساس إدارة كفؤة وفعالة مسؤولة.

كما يعتبر المؤتمر أن الاستثمار في الموارد البشرية يشكل القاعدة الأساسية لنمو الأمم وعاملا رئيسيا للاستفادة من التقدم والرفاه.

وقد لاحظ المؤتمر أن سياسات التنمية المتبعة الى الآن لم تحقق أهدافها كلها، لأنها لم تقم على أساس ترابط متين بين تنفيذ البرامج التنموية وتعبئة الموارد البشرية اللازمة، لذلك اعتبر المؤتمر أن مراعاة العامل البشري في كل سياسة إنمائية تشكل رهانا أساسيا حيث تتوقف الإصلاحات الإدارية (وبالتالي رفع مستوى أداء القطاع العام) على مدى قدرة الدول الافريقية على تثمين رأس المال البشري الكامن في إداراتها وعلى تعبئة الوسائل اللازمة لهذا الغرض.

ومن ثم، فإن تذليل العراقيل التي أفرزتها سياسات التقويم الهيكلي يستوجب الشروع لا محالة

في نهج سياسات حقيقية في مجال الوظيفة العمومية بدلا من الاستمرار في معالجة الأزمات بصفة عفوية ومرتجلة.

إن الإدارة العمومية في الدول النامية تواجه، كما تعلمون، عند تنفيذها لبرامج التنمية، معوقات مختلفة لكن متشابهة وتعترض سبيلها مقاومة لا تختلف طبيعتها من دولة الى أخرى، مما يستوجب توحيد الرؤى وتبادل الخبرات فيما بين هذه الدول لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الظروف الملائمة لجعل الإدارة قادرة على تحقيق الإصلاحات الضروري.

وإن المجهودات المبذولة من طرف هذه الدول من أجل التنمية لم تحقق الأهداف المتوخاة منها. وبالتالي، فقد أدركت المنظمة الدولية أن السياسات التنموية لن يحالفها النجاح ما لم تتوفر القدرات الإدارية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في القطاعين العام والخاص.

وبناء على التوصيات الصادرة عن المؤتمر الافريقي للوظيفة العمومية، وعلى تقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة والمالية العامة وعلى تقرير السيد الأمين العام للأمم المتحدة حول الإدارة العامة والتنمية وإسهاما من المملكة المغربية من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الدورة، يتشرف المغرب بتقديم مشروع مقرر يهدف الى دعم الإدارة كأداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتثمين دور الأمم المتحدة كمحرك أساسي في عملية التنمية الإدارية وتعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب في هذا المجال.

ولبلوغ هذه المرامي يوصي المشروع المقرر ب: أولا - تدعيم دور الدولة في المحافظة على التوازنات الاجتماعية وذلك بمحاربة أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والإقرار على جعل الاستثمار في العنصر البشري الأداة الأساسية لكل سياسة تنموية هادفة؛ وثانيا، تهيئة الظروف المؤاتية لتطوير القطاع الخاص وإعادة النظر في السياسة المالية والضريبية وتشجيع المبادرة الحرة؛ ثالثا، إعادة النظر في الهياكل الإدارية ورفع كفاءات ومردودية الجهاز الإداري على المستوى الوطني والمحلي وإعداد مخطط للاتركيز واللامركزية الإدارية بهدف تقريب الإدارة من المواطنين وإشراكهم في تدبير شؤونهم؛ رابعا، تطوير المرفق العمومي من خلال تبني سياسة واضحة تستهدف الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الإدارة تعتمد الشفافية وتقنيات التواصل وتبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير التشريع وتحليله؛ خامسا، ربط المشاريع الإنمائية بالحاجيات الحقيقية وتعزيز قدرات القطاعات الحكومية المكلفة بالمجالات الاجتماعية على وضع سياسات اجتماعية فاعلة وملموسة؛ سادسا، خلق الظروف المناسبة لتحقيق اقتصاد متواصل يرتكز على رفع الصادرات وتحسين القدرة على المنافسة مع إيلاء أهمية قصوى لإحداث مناصب شغل والتركيز على قطاع التربية والتكوين.

ومن جهة أخرى، فإن نجاح بعض الدول النامية في استصلاح أوضاع بعض القطاعات الإدارية الأساسية يعتبر مكسبا يتعين تعميمه وذلك بتمكين الدول الأخرى من نهج نفس السبيل مما يستدعي تنشيط علاقات التعاون بين دول الجنوب، وتبقى الأمم المتحدة الإطار الأمثل لدعم هذا التعاون وذلك من خلال: تشجيع تبادل الخبرات والتجارب والبحوث والمعلومات في المجالات المرتبطة بإعداد وتنفيذ البرامج الوطنية المتعلقة بالإصلاحات الإدارية الى جانب تعزيز الجهود الحكومية في مجال التكوين واستكمال الخبرة لفائدة الأطر العاملة في إدارة التنمية. وتعزيز ودعم دور المؤسسات والمنظمات الجهوية المهتمة بقضايا الإدارة العامة والتنمية وتمكين خبرائها من القيام بأبحاث واستشارات لفائدة الدول المعنية مع دعم البرامج ذات البعد الاجتماعي والمساهمة في بناء القدرات الوطنية في مجال تخطيط وتنفيذ هذه البرامج. ومساعدة الدول في عملية تطوير المؤسسات في القطاع الخاص والخوصصة بهدف خلق الشروط الكفيلة للرفع من القدرة التنافسية الاقتصادية لهذه الدول. ومتابعة الجهود لتوفير الإمكانيات المالية الكفيلة بإيجاد المشاريع التنموية في المجال الاجتماعي والعمل على تنظيم مؤتمر دولي حول تمويل التنمية وتقديم الدعم التقني لتقييم الآثار المترتبة عن الأشغال المرتبطة بالبنية التحتية على البيئة وتوفير الخبرة في مجال برمجة وتمويل المشاريع المتعلقة بهذا الميدان. ودعم الاقتراح الرامي الى جعل فريق خبراء الإدارة العامة والمالية العامة جهازا قائما بذاته تابعا للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي وذلك لتعزيز دوره في ميدان الإدارة العامة والتنمية.

ونظرا لضيق الوقت يقترح المغرب على السيد الرئيس تشكيل مجموعة عمل لمناقشة وإعداد هذا المشروع في صيغته النهائية حتى يتسنى اعتماده بتوافق الآراء.

وفي الأخير، أتمنى لأشغال هذه الدورة الخمسين المستأنفة كامل التوفيق والنجاح.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن اقترح إغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند في الساعة الخامسة من مساء اليوم.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ولذا أطلب الى الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة ولم يسجلوا أسماءهم حتى الآن في القائمة أن يسارعوا الى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جيوفاني موتزو، وزير الخدمات المدنية والشؤون الإقليمية والمؤسسية في إيطاليا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد مونزو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد الأهمية القصوى التي يعزوها لهذه الدورة المستأنفة للدورة الخمسين للجمعية العامة المعنية بالإدارة العامة والتنمية. لقد احطنا علما مع الاهتمام بتقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والتمويل في الوثيقة A/50/525، وبتقرير الأمين العام المتعلق بالإدارة العامة والتنمية، ويرد في الوثيقة A/50/847.

لقد كانت التسعينات عقدا اتسم بالاضطراب السياسي والاقتصادي في جميع أرجاء العالم، وظهر ميل متزايد نحو إشاعة الديمقراطية ومشاركة الأطراف غير الحكومية في التنمية مع تأكيد قوي خصوصا على ضرورة حسن الإدارة والسياسات الاقتصادية والمالية السليمة على الصعيد الوطني، والاعتماد الأكبر على قوى السوق والقطاع الخاص كشروط أساسية للتنمية.

وإن الحلقة الأخيرة من المؤتمرات الدولية الكبرى اعترفت بهذا التطور. ولا بد من استعراض دور الإدارة العامة إذا كان لنا أن نواجه التعقد المتزايد لتحديات التنمية، مثل استئصال الفقر، ونمو الترابط بين المجتمعات، والنهوض بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية القائمة على المشاركة، وعولمة الاقتصاد، وحماية البيئة وضرورة زيادة الاستقرار الداخلي في البلدان المعرضة للاضطرابات الأهلية. وينبغي أن يكون

الهدف الاجمالي هو تحسين الإدماج الكامل للشواغل الاقتصادية - الاجتماعية والبيئية على المستويات كافة في عملية صنع القرار في مجال الإدارة العامة والتنظيم.

وللاستجابة لهذه التحديات على المستويات كافة تتحمل الحكومات مسؤولية إقامة أو صون الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي المساند. فإن هذا سيساعد على تحقيق هدف التنمية المستدامة التي تتركز على الشعب، والتي أكدها من جديد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن، وعلى إتاحة تحسين نوعية الحياة للجميع وتحسين الإدارة الشاملة للخدمات العامة.

وفي هذا السياق الجديد لتزايد الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص، ينبغي للحكومات أن تعيد تقييم دورها في التنمية الاقتصادية. غير أن الوظائف الأساسية، مثل حفظ السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، لا يمكن القاؤها على عاتق القطاع الخاص.

وإن إعادة بناء وتطوير آلية الحكم والإدارة العامة يشكلان في الواقع أحد الشواغل الأساسية التي تواجه الأمم التي تخرج من حمأة حرب أو صراع مدني والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصادات المخططة مركزيا الى الاقتصاديات السوقية.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يكون تحسين الحكم والإدارة العامة هدفا عالميا، نظرا لأن جميع البلدان تواجه المهمة المعقدة المتمثلة في إقامة وزيادة الكفاءة والفعالية والقدرة على الاستجابة في أنشطتها الحكومية.

ومن الأهمية الحاسمة أن تضع الحكومات سياسات تستهدف النهوض بالمؤسسات الديمقراطية القائمة على المشاركة. ومن المهم بنفس الدرجة أن تيسر الحكومات تنمية القطاعات المنتجة وأن تعبئ الطاقات والموارد الوطنية لتوفير رأس المال البشري وبناء المؤسسات والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية وتطوير التحليل الطويل الأجل والتخطيط والتقييم وتعزيز التنمية المستدامة والتوزيع العادل لعوائد النمو، وضمان تنسيق جميع أنشطة التنمية.

والاتحاد الأوروبي يعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة، في هذ الدورة المستأنفة، أن تؤكد من جديد ضرورة قيام الأمم المتحدة بضرب المثل على الادارة الفعالة والاستخدام الكفي للموارد المتاحة؛ وينبغي لها أن تعترف، مع الإقرار بتنوع الخبرات والتقاليد والنظم الادارية، بمجموعة من المبادئ العامة تسترشد بها الدول الأعضاء في جهودها لصون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتبسيط آلياتها الحكومية وتعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وتحسين إدارتها الاقتصادية والمالية، وتشجيع اللامركزية والمشاركة من جانب جميع الأطراف الداخلة في عملية صنع القرار؛ وينبغي للجمعية أيضا أن تضمن التنسيق الأفضل للهياكل القائمة داخل الأمم المتحدة وخارجها لمساعدة الدول الأعضاء في هذا المسعى، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية.

والاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة للعديد من المبادئ المشار اليها أعلاه. فإن شرعية الحكومات ترتكز على وجود عمليات ديمقراطية فعالة قائمة على المشاركة تتيح للشعب أن يلعب دورا مؤثرا وناشطا في صنع القرارات التي تؤثر على حياته وأن ينتخب ممثليه بحرية. ومن الأساسي، في حالات الاصلاح وإعادة التأهل بعد انتهاء النزاع، إشراك جميع قطاعات المجتمع في العمل، وتعزيز آليات المصالحة الوطنية. وعملية صنع القرار الديمقراطية، الى جانب حكم القانون والحكم القائم على المساءلة والشفافية، شرط أساسي لفعالية السياسات الانمائية؛ وتهيئة بيئة مؤاتية لأنشطة القطاع الخاص وللتأكد من أن الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تحظى بالدعم الشعبي وأن عوائد النمو توزع بالعدل.

وإن وجود الإطار القانوني المستقر وإنفاذ القوانين بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية، والمساواة في الوصول الى الخدمات العامة والعدالة، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إنما هي شروط أساسية، لإنشاء المؤسسات القائمة على المساءلة والشفافية، ولإقامة إدارة عامة تستجيب لاحتياجات السكان، ولمنع محاربة جميع أشكال الفساد.

ومن أجل ضمان المساواة بين جميع الناس أمام القانون، ينبغي للحكومات أن تقضي على التمييز وأن

تشجع التسامح وأن تعترف بقيمة التنوع. وينبغي اتخاذ التدابير لتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار على جميع المستويات. وينبغي أن يشكل تعزيز المجتمع المدني جزءا رئيسيا من السياسات الحكومية. وينبغي تهيئة الأوضاع التي تتيح للأفراد والمجموعات والمنظمات تنظيم أنفسها وتضمن لها حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام اليها، وإعمال الوعي بحقوق الجنسين على مستويات السياسات كافة.

وينبغي أن تبذل الجهود من أجل تشجيع وتعزيز سياسات للخدمة العامة على الصعيدين الوطني والدولي، تهدف الى وضع المواطن في المنزلة الأولى، مع التركيز الخاص على الفائدة العامة للخدمة المعنية وليس على المركز العام أو الخاص لمن يقدم هذه الخدمة.

وفي هذا الصدد من المهم وضع استراتيجيات للاتصالات المؤسسية تهدف إلى تحسين مشاركة المواطنين في أنشطة الحكومة في مجموعها، وليس فقط في الأنشطة التي تعنيهم كأفراد. ويمكن أن تستهدف النهوض بإنشاء وتعزيز ضمانات لفرادى المستهلكين وذلك عن طريق التنظيم الكافي للخدمات التي تخدم المصلحة العامة التي لم تعد الدولة ترى أن عليها أن تديرها - إنشاء هيئات الضمانات المستقلة على سبيل المثال - وعن طريق تقديم ضمانات لمستعملي الخدمات العامة باحترام المعايير والمستويات الدنيا للجودة، مع إمكانية رد التكاليف في حالة الإخفاق.

ويجب تعزيز بناء القدرات باعتبارها وسيلة لا غنى عنها لإقامة أو تعزيز أو إعادة تأهيل كوادر وطنية في مجال الإدارة العامة. ويجب تحديد احتياجات محددة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال بناء القدرات وتدريب موظفي الخدمة المدنية في مجالات الإدارة الاقتصادية والمالية وإيجاد فرص العمل واستئصال الفقر وتوفير الهياكل الأساسية الوافية بالغرض في مجالي العدالة الجنائية والحماية البيئية. ولعله ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لمفهوم ٢٠/٢٠. كما أن الحصول على التعليم الأساسي عنصر أساسي يسمح بزيادة قدرات المواطنين.

وينبغي تشجيع الأخذ باللامركزية في الإدارة والخدمات العامة، بصورة تتلاءم مع المسؤوليات والأولويات العامة للحكومات، من أجل الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المحلية ولتيسير المشاركة المحلية. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إقامة هياكل حكومية محلية مستجيبة وممولة بصورة وافية.

إن عملية العولمة تعني أن تتأثر السياسات الاقتصادية الكلية المحلية تأثرا متزايدا بالعوامل الخارجية. بيد أن السياسات الاقتصادية الكلية هي، في المقام الأول، مسؤولية الحكومات. وينبغي لجميع الحكومات أن تنتهج سياسات مستقرة وحكيمة ماليا وعادلة اجتماعيا، في المجالين النقدي والاقتصادي بغية تحقيق العمالة الكاملة وتيسير التجارة وكفالة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص.

وقد أعرب المجتمع الدولي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عن استعداده لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة من الضرر. ومن الضروري وجود مؤسسات ووكالات بيئية كفؤة لتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر ريو. وفي هذا السياق ينبغي للبلدان الصناعية أن تتعاون تعاونا وثيقا مع البلدان النامية وذلك بأن تنقل إليها درايتها الفنية والتنظيمية والإدارية مما يدعم جهود البلدان النامية.

وفيما يتعلق بمتابعة هذه الدورة المستأنفة يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يتعين على الجمعية العامة الاعتراف بضرورة وجود مجموعة من المبادئ الخاصة بالادارة العامة والتنمية، مع مراعاة تنوع الخبرات على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي للجمعية العامة أن تعتمد على الهياكل القائمة لدى نظرها في المسائل المؤسسية الممكنة وأن تتجنب إنشاء أية آلية جديدة تابعة للأمم المتحدة.

كما ينبغي للجمعية العامة الاعتراف بالادارة العامة وتعزيز هياكل صنع القرار بوصفهما من الموضوعات التي اشتركت فيها جميع المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت مؤخرا. وينبغي أن تنظر في إمكانية إدراجهما بوصفهما بندين فرعيين في جدول أعمالها، مع التركيز على مسائل الحكم الصالح في سياق متابعة المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت في الآونة الأخيرة. وينبغي

للجمعية العامة الاعتراف بدور الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في مساعدة الحكومات على ضمان صون خدمات ووظائف الحكومة الأساسية اللازمة أثناء الأزمات وفي وضع استراتيجيات لإعادة بناء إدارة عامة قابلة للبقاء في البلدان التي تمر بمرحلة الإنعاش والتعمير بعد الصراعات.

وعلى الصعيد الحكومي الدولي تقع المسؤولية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في التعامل مع الادارة العامة والتنمية على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وآليته الفرعية. وينبغي لهذا المجلس أن يخصص الجزء التنسيقي لإحدى دوراته الموضوعية المقبلة لتناول هذا الموضوع.

وينبغي الارتقاء إلى المستوى الأمثل بأنشطة الأمم المتحدة بشأن الإدارة العامة والتمويل، مع مراعاة مجالات الأولوية التي حددها اجتماع الخبراء الثاني عشر. وفي هذا السياق ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الناشط بالفعل في هذه المجالات، أن يؤدي دورا قياديا. ويجب إجراء تقييم متأن على الصعيد الحكومي الدولي وعلى الأصعدة المشتركة بين الوكالات للوسائل اللازمة لتحقيق تفاعل أوثق بين أنشطة الوكالات المتعددة الأطراف في ميدان الادارة العامة. كما ينبغي تعزيز التكامل بين برامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف.

وبغية توفير منطلق صالح لمتابعة الدورة المستأنفة، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في مركز فريق الخبراء في برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية شريطة ألا تترتب أية آثار مالية على أي تعديل محتمل.

وينبغي النظر في المسائل المحددة المتصلة بمتابعة الدورة المستأنفة من جانب اللجان الوظيفية وهيئات الخبراء، كل ضمن ولايتها، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة حقوق الإنسان ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لا سيما في عملها الجاري الخاص بالفساد.

ويجب بذل الجهود من أجل تحقيق ربط أفضل بين المؤسسات في ميدان التدريب والأبحاث والإدارة العامة والتنظيم، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي تعزيز شبكاتها من أجل تحسين نشر المعلومات المتاحة وتحسين وتنسيق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا الميدان.

وأود الآن أن أضيف بضع ملاحظات بوصفي ممثلا للحكومة الإيطالية.

إن المجتمع المعاصر يتسم بعمليات عولمة ذات أبعاد ليست اقتصادية فحسب، بل اجتماعية ومؤسسية وتكنولوجية، أيضا. وتكمن هذه العمليات، على سبيل المفارقة، في أساس ظاهرتي التكامل والتفتت على حد سواء. وهي تتحدى فرادي الدول، والمجتمع الدولي ككل، لاتخاذ مبادرات خلاقة تتصدى للمخاطر الاجتماعية الظاهرة على المستوى العالمي مقترنة بالمخاطر البيئية.

وفي هذا الإطار، فإن مبادرات إصلاح الحكومة ومراجعة دور الدولة في السياسات الإنمائية وفي توفير الخدمات العامة يجب أن تراعي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار أيضا حقيقة أن سياسات الرعاية الاجتماعية أو التكامل لا يمكن أن تصبح بعد الآن ذات بُعد وطني محض، بل تستتبع التنسيق على مستويات أعلى تتطابق مع الطابع عبر الوطني الذي اكتسته العمليات والبرامج الاجتماعية الرئيسية.

ويجب أن ندرك في هذه الاستراتيجيات تزايد أهمية آليات السوق والقطاع الخاص، فضلا عما يسمى بالقطاع الذي لا يتوخى الربح أو القطاع الثالث الذي يضطلع بدور أكبر في توفير الخدمات الاجتماعية والاستخدام العام. ولذلك، تميل الحكومات الى تقليص دورها المباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على الدور الرئيسي في كفالة وتنظيم وظائف أساسية من قبيل الحفاظ على السلام والديمقراطية والنظام العام، وضمان الحقوق، وتعزيز العدالة الاجتماعية والدفاع عن البيئة.

وبوجه أعم، فيما يتعلق بخدمات التنمية والخدمات الاجتماعية، فبدلا من النهج التقليدية المباشرة التي تتميز بالاستخدام الحصري للهياكل

العامة من أجل توفير الخدمات عن طريق عمليات صنع القرار المركزية وباللجوء الحصري الى التمويل الحكومي للأشغال العامة والخدمات الاجتماعية، ينبغي إيلاء الأفضلية لما يمكن أن يسمى النهج غير المباشر الآخذ في الانتشار على الصعيد الدولي، كما أظهرته الدراسات التي أعدت مؤخرا تحضيرا لعقد "قمة المدن"، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية، في اسطنبول.

وللنهج غير المباشر الخصائص التالية، في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، فإن مجموعات متنوعة كالشركات الخاصة والوكالات التي لا تتوخى الربح، ومجموعات المواطنين والمنظمات المحلية تشترك في هذه العملية مع الحكومات ليس كخصوم بل كشركاء. وفي النهج غير المباشر، يوجد ميل صوب نزع الطابع المركزي عن المسؤوليات الحكومية، والتأكيد على دور إدارات الحكم المحلي وإدراج عدد متزايد من مجموعات مهتمة في عملية صنع القرار، وميل أيضا صوب استخدام مختلف أشكال التمويل بغية تحقيق الأشغال العامة وتوفير الخدمات الاجتماعية.

وباختصار، فإن هذا يدل على ميل لدى الحكومات صوب إعطاء الأولوية لدورها في تنظيم وتيسير وتنسيق وتوفير الحوافز والدعم، بدلا من تولي واجبات الإدارة بشكل مباشر ما لم تقض الضرورة المطلقة بذلك.

وفيما يتعلق بالحاجة الى تهيئة أو تعزيز ضمانات لمستخدمي الخدمات العامة، وكفالة الاحترام المستمر للمعايير الدنيا، من المستصوب اتخاذ المبادرات التالي ذكرها في جملة مبادرات أخرى. ينبغي التشجيع على اتخاذ إجراءات لتحديد المعايير الدنيا لكل خدمة لا تكتفي بمجرد تسجيل الممارسات الحالية أو القدرات المتوسطة لموفري الخدمات، بل تستجيب لمعايير الجودة الأصيلة المحددة عن طريق مشاركة ممثلي المستهلكين، بالإضافة الى الخبراء والمدراء.

وثمة مبادرة أخرى قد تعنى، فيما يتعلق بالنهوض بالمعايير المحددة، بالنهوض بصياغة وتنفيذ إجراءات للتقييم الدوري لنوعية الخدمات المتعلقة بمشاركة مجموعات المواطنين ورابطات حقوق المستهلكين؛ والنهوض أيضا بإنشاء أو تعزيز هيئات لضمان حقوق المواطنين في حالات سوء الإدارة، وبوجه عام في العلاقات بين المواطنين والحكومة، من قبيل هيئة المدافعين العامين. ويمكن لهذه الهيئة أن تضطلع بدور ذي أهمية كبرى، ليس على الصعيد القومي فحسب، بل أيضا على الصعيدين المحلي وفوق القومي. ويتمثل أحد الأمثلة في منصب الوسيط الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي.

وتتضمن هذه المبادرات أيضا تشجيع إنشاء أدوات المراقبة والضمان وتعزيزها من وجهة نظر المستهلكين، وكذلك فيما يتعلق بإدارة الصراعات بما يحقق مصالح المجتمعات المحلية. كما في حالة الاضرابات أو الإحجام عن العمل من جانب موظفي هذه الخدمات إبان المنازعات مع الحكومات.

وينبغي أيضا لمبادرات بناء القدرات الإدارية أن توضع في صيغتها النهائية وأن تطور - على مستويي الإدارة وموظفي "الخط الأول" - من أجل ثقافة تتوجه نحو تعزيز مشاركة المواطنين ومنظماتهم في إدارة الخدمات وعمليات صنع القرار، ونحو توفير المهارات والأدوات اللازمة ليصبح هذا التوجه عمليا.

وأود الآن أن أتقدم بعرض موجز لنتيجة الاجتماع التقني الأقاليمي المعني باستعادة الآليات الإدارية الحكومية في حالات الصراع، وهو الاجتماع الذي انعقد في روما في الفترة من ١٣ الى ١٥ مارس/آذار ١٩٩٦. وقد ركز الاجتماع على وضع استراتيجيات لإعادة بناء أدوات عامة تتوفر لها أسباب البقاء في بلدان تجتاز مرحلة إعادة الإنعاش والتعمير في فترة ما بعد الصراعات.

ولقد أبرز المشاركون في الاجتماع المسائل التالية. دور الحكومات ذو أهمية رئيسية في إعادة بناء الإدارات العامة التي تتوفر لها أسباب البقاء في بلدان تمر بمرحلة إعادة الإنعاش والتعمير في فترة ما بعد الصراعات. ولا يمكن إلا للحكومات المتضررة أن تحدد تحديدا مشروعا كيفية إعادة بناء المجتمع في أعقاب حدوث صراع عنيف، نظرا الى أنها تفهم على الوجه الأفضل مظاهر ذلك العنف في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لذلك المجتمع.

وبعد توقف الأعمال العدائية، فإن إحدى نقاط البداية في عملية الإنعاش والتعمير هي تقييم الشبكة الإدارية الحالية.

ويمكن زيادة الثقة الاجتماعية، مهما كانت صعوبة ذلك، للتوصل إلى توافق آراء فيما بين المتحاربين السابقين، عن طريق إقامة نظام قانوني أساسه سيادة القانون وقابل التنبؤ به، نظام يمكن في ظله أن ينخرط كل فرد في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وهو يعلم أن هناك نظاما قضائيا عادلا ونزيها ويمكن التنبؤ به ينتظر أي نزاع.

ولأن عمليات الإصلاح عمليات مكلفة وتستغرق وقتا طويلا، فينبغي أن يشارك المواطنون في كل مراحلها. ولبلوغ هذه الغاية، من الأساس ترسيخ روح التعاون بغية تشجيع التسامح والرغبة في تنسيق العمليات.

وفي حالات ما بعد الصراعات فإن تنمية الموارد البشرية بنشاط بالغ الأهمية للتعويض عن قاعدة المهارات والمعرفة التي أهدرت وبناء المهارات التي يمكن أن تساهم في المصالحة. وينبغي أن يشارك المجتمع الدولي في هذه العملية بحيث يكمل دور الحكومات في توفير المدخلات والخدمات والمساعدة التقنية.

أما التدخلات الدولية فهي عظيمة الفائدة عندما تتكامل مع المبادرات الإنمائية المحلية بالبناء على ما هو موجود بالفعل في البلد، وبخاصة على صعيد المجتمع المحلي. والآليات الإدارية الحكومية لا ينبغي تهميشها نتيجة للإفراط في الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية، وإن كان من الواجب الاعتراف بدور تلك المنظمات، ويمكن أيضا للحكومات أن تسند وظائف معينة إلى قطاع المنظمات غير الحكومية.

والتنسيق والتعاون فيما بين الوكالات أمر أساسي لنجاح عملية الإنعاش والتعمير بعد انتهاء الصراع. وتقتضي الضرورة الحتمية من إدارات ووكالات الأمم المتحدة أن تنسق وضع برامجها من أجل أن تتعاون فيما بينها على المستوى الميداني. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لإيفاد بعثات للبرمجة المشتركة وذلك لتمكين المانحين المهتمين والوكالات المهتمة من النظر على نحو مشترك في ظروف البلدان المتضررة.

وينبغي بذل جهود لتحسين الصلة بين المؤسسات في هذا الميدان - الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية - بغية تحسين نشر المعلومات المتاحة، وكذلك تحسين تنسيق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دومينيك بربن وزير إصلاح الدولة والخدمة المدنية واللامركزية في فرنسا.

السيد بربن (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن سرور فرنسا بعقد هذه الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن مسألة الإدارة العامة والتنمية.

فهذا بحق موضوع توليه فرنسا أهمية خاصة بسبب الصلة التي لا تنفصم بين حسن الإدارة والتنمية في كل الميادين. وأود أن أؤكد هنا على مدى اتساع الموارد التي تخصصها فرنسا لسياسة التعاون التي تنتهجها، والصلات الخاصة التي تربطها ببلدان عديدة ممثلة هنا. وأود في هذه المناسبة أن أتوجه بإشادة خاصة إلى المغرب الذي أدت مبادرته إلى عقد هذا الاجتماع تنفيذا لإعلان طنجة الصادر في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

يتمثل اقتناعنا، الذي يقوم على أساس تقليد عريق وعلى تصورنا للواقع الوطني، في أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة دون وجود إدارة تنشطها وتدعمها وتكفل توزيع منافعها بشكل منصف على المجتمع الوطني كله.

إن المسألة التي كرست لها هذه الدورة المستأنفة أصبحت موضوع مناقشات عديدة في الدوائر المهنية والجامعية والاقتصادية داخل الحكومات والمنظمات، الإقليمية منها والدولية، وهي تذكرنا بأن الإدارة تؤدي دورا أساسيا لأنها تسهم في دينامية البلد وفعاليته الاقتصادية. وأهمية دراسة مسألة الإدارة العامة والتنمية في إطار الجمعية العامة تكمن في أنها تسمح لنا بتجاوز

الانقسامات التقليدية حول ميزات نموذج أو آخر، والتأمل في وجود القيم العالمية التي يرتكز عليها العمل الحكومي وتضفي عليه الشرعية.

وهذه القيم هي، في المقام الأول، فعالية وشفافية العمل الحكومي، وكفاءة المسؤولين وأمانتهم، وجودة الخدمات الجماعية وإتاحتها للجميع، وأخيرا مشاركة المواطنين وإشراكهم.

ويجب على الدول أن تواجه التحديات الجديدة النابعة من الطابع الدولي المتنامي للاقتصادات، والحاجة إلى زيادة الكفاءة مع التحكم في النفقات العامة. وعليها أيضا أن تكفل النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات اجتماعية حيوية مثل الرعاية الصحية، وتخفيض الفقر والأمية، وحماية البيئة، وتطوير الهياكل الأساسية. وكل هذه الأنشطة تسهم في بلوغ التنمية المستدامة.

والتوازن الصعب بين المتطلبات الاجتماعية والمالية يجب التماسه، من خلال مبدأ الإدارة السليمة للشؤون العامة، وهو هدف تتشاطره كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالاحتياجات عالمية ولكن سبل معالجتها تختلف من بلد لبلد. وتوطيد الدولة مسألة نوليها جميعا كل اعتبار ولكن الصعوبات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا يجب أن تحظى بأقصى اهتمام.

إن البلدان النامية المتأثرة بمشاكل الدين والفقر تسعى إلى تحقيق تنمية متناسقة ومستقرة. وهي تواجه، وخاصة في افريقيا، الحاجة الملحة إلى بناء الدولة العصرية التي هي الضمان الوحيد للتماسك الوطني ولسيادة المصلحة العامة. وعلى الدولة أن تشد أزر المجتمع المدني عندما يتداعى هذا المجتمع، وأن تنهض بتطويره في الوقت ذاته، فنحن نعلم ما هي الأخطار التي تكون محدقة عندما تنقلب الأوضاع ويتولى المجتمع المدني دور دولة ضعيفة أو غير مكتملة.

أما البلدان التي تمر بمرحلة انتقال فيجب تكييف مؤسساتها السياسية والإدارية مع الإصلاحات الديمقراطية ومع التحول إلى اقتصاد السوق. ولكن إيقاع الإصلاحات الاقتصادية غالبا ما يتجاوز إيقاع الإصلاحات الإدارية. إلا أن هناك وعيا شديدا بأن الاقتصاد السوقي لا يمكن أن يعمل إلا في وجود إدارة فعالة ونظام قانوني يحظى بالاحترام، مما يضمن سيادة القانون.

وأخيرا، يجب على البلدان الصناعية أن تعالج أزمة التمويل الحكومي، وأن تعدل نظم الدعم الاجتماعي فيها حيثما تستدعي الحاجة. وفي الوقت ذاته، عليها أن تستجيب للاحتياجات المتزايدة إلى الأمن والتضامن والتنمية الوطنية المتوازنة. وعليها أيضا أن تستعيد شرعية إدارتها وأن تحدث ممارساتها الإدارية.

وتتطلب الإدارة السليمة للشؤون العامة أن تكون الدولة فعالة ومحايدة وواضحة وصادقة. وهذا ينشأ من تحسين عملية وضع السياسات، واعتماد واحترام معايير أخلاقية صارمة، وتطوير الموارد البشرية، ولا سيما مرافق التدريب للموظفين على جميع المستويات. ومن الضروري أيضا تطوير تقييم السياسات العامة وتعزيز المساءلة والدافع للمسؤولين عن تنفيذها. ومكافحة الهدر والفساد عنصر ضروري لهذه الاستراتيجية؛ وهي محل قلق لجميع البلدان. ويجب أن تعزز أفضل استخدام ممكن للموارد العامة لغية كفالة تلك الخدمات الأساسية الجماعية التي بدونها لا تعني الحقوق الأساسية للأفراد شيئا.

وفي الواقع إن الحاجة إلى أخذ الاعتبارات المالية بالحسبان - وتبرر ها حتمية تخفيض جوانب العجز العام - والحاجة إلى عدم خنق المبادرات الفردية ينبغي ألا تنسيانا أنه في العديد من البلدان، يمكن للدولة وحدها أن تعزز التنمية الاجتماعية. وللخدمات الاجتماعية دور أساسي يمكن لها أن تضطلع به في منع التخلي عن المناطق الريفية، وفي كفالة إتاحة الخدمات حيث يعيش السكان وكذا أثناء التنمية المتسارعة في مناطق حضرية كبيرة. ويجب أن تكفل عمل الهياكل الأساسية، من قبيل الطرق والمستشفيات، التي تبنى بتكلفة باهظة ولكن مهددة بالانهيار لانعدام الإرادة ووجود الموظفين القادرين على صونها وإدارتها.

ولقد لقيت طرائق القطاع الخاص وآليات السوق إشادة واسعة باعتبارها وسائل جديدة لتنظيم العمل العام. وهذه الطرائق والآليات جديرة بتعزيز

الوعي بالتكلفة وزيادة الحساسية لاحتياجات المستخدمين.

ومع ذلك، لا يمكن ببساطة اعتماد هذه الطرائق؛ بل يجب أن تكيف مع مساع عامة معينة. وهذا التكيف هو الأهم عندما تكون المهام المطروحة هي المهام التي لا تستطيع أن تؤديها إلا الدولة، من قبيل الأمن والعدالة. علاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار مستهلك الخدمات العامة مجرد عميل أو مستهلك، بل يجب أن يعتبر مواطنا كاملا. وعبارة "مواطن" هنا يجب أن تفهم بمعناها الأصلي، أي فرد في المجموع. ومفهوم المواطنة هو ضروري لأنه وحده يستطيع أن يكفل المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، والوفاء بالاحتياجات الحيوية التي لا يمكن حصر قيمتها من حيث الكمية.

وفي هذا الصدد، فإن مبادئ المساواة، والتواصل، والحياد والتكيف مع تغير الخدمات العامة، وهي المبادئ التي تسم القيم الفرنسية، وموجودة في أشكال مختلفة في معظم دول العالم، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، يبدو لي أنها لا تزال ذات أهمية كبرى. وإذا طبقت وفقا للسمات الوطنية، نعتقد أنها بإمكانها بل يجب أن تمثل أساس النظر في دور الإدارة في التنمية.

وللدولة أيضا إنشاء إطار قانوني يضع الأسس والبارامترات للعمل العام، ويدفع المبادرات الفردية، ويوفر البيئة الآمنة للمستثمرين، وقبل كل شيء، يكفل احترام الحقوق الأساسية للمواطنين. وعلينا أن نذكّر بالصفات الرئيسية لحكم القانون وهي إنه يجب أن يكون بسيطا، ومعروفا للجميع ومحترما.

ومسألة مركز الدولة وأهميتها، والقطاع العام والمشاركين الآخرين من قبيل المجتمعات الإقليمية لا يمكن حلها إلا على أساس كل حالة على حدة، تمشيا مع تنوع القيم السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية، ومع تطور احتياجات المجتمع. والحدود بين الأنشطة العامة والخاصة ليست مقدسة، وجميع البلدان على علم بوجود مفهوم الإدارة المزدوجة. ومع ذلك، في حين أن وجود حد أدنى من المهام والأنظمة الجماعية لا يمكن أن يكون محل تساؤل، فإن الدولة لا تستطيع أن تتصرف وحدها. فيجب عليها أن تعتمد على جميع الأطراف العامة والخاصة، والمجتمعات المحلية، ورجال الأعمال ورابطات ومجموعات المواطنين والمنظمات غير الحكومية.

وشرعت فرنسا مؤخرا في إجراء عملية إصلاح طموحة للدولة تحت رعاية رئيس الجمهورية، جاك شيراك، بهدف تكييف الخدمات العامة مع تطلعات مواطنينا ومع احتياجات اقتصاد منفتح على العالم. والهدف الرئيسي لهذا الجهد الحيوي يتمثل في وضع الخدمات العامة في صميم عمل الدولة، في حين يتم السعي إلى جعل الدولة أكثر فعالية في المهام التي تسعى إلى تحقيقها.

وتقع سياسة التعاون الفرنسية في إطار أهداف "خطة للتنمية" التي يجرى وضعها الآن. وهي ترمي إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإلى إيجاد الإدارة السليمة للشؤون العامة فيما يتعلق بالتنوع الثقافي. وهي ترمي قبل كل شيء إلى تعزيز نهج متكامل لا يأخذ بعين الاعتبار قيود الاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضا أهداف إعادة تحديد دور الدولة ومهامها، وتحسين فعالية الخدمات العامة، وأخذ احتياجات السكان بعين الاعتبار. وينبغي التأكيد بوجه خاص على تأييد الديمقراطية من خلال المساعدة في التحضير للانتخابات، وبرامج تنظيم العمل التشريعي والحكومي، وإعادة هيكلة النظام القضائي. وهذه الإجراءات التي تقوم على أساس المشاركة، تتخذ في إطار ثنائي ومتعدد الأطراف.

إن مساعدات التنمية التي وفرتها فرنسا والتي بلغت ٨,٤٧ بليون دولار في عام ١٩٩٤ تجعل بلدنا البلد الوحيد في مجموعة السبعة الذي تتجاوز مساعدات التنمية الرسمية التي يوفرها ٠,٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي، وارتفعت من ٠,٦٣ إلى ٠,٦٤ في المائة من إجمالي ناتجه المحلي. وهكذا ارتفعت من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤ من ٤٤,٨ بليون فرنك فرنسي إلى ٤٧ بليون فرنك فرنسي. وفيما يتجاوز هذا الجهد المالي، فإن فرنسا عاقدة العزم على أن تزيد من وضع تقليدها الثري لمؤسسات التدريب المخصصة للإدارة العامة والرابطات المتخصصة، في خدمة التعاون والتنمية وقد بدأت فرنسا فعلا القيام بذلك. وهي تدعم انخراط المعهد الدولي للعلوم الإدارية في أنشطة معينة في هذا

المجال. ولقد وجهت دعوة إلى المؤتمر الدولي المقبل للعلوم الإدارية الذي سيعقد في باريس عام ١٩٩٨؛ ويسرني هذا نظرا إلى أنه سيتيح لنا متابعة تحقيق أفكارنا. وأخيرا، فإن بإمكان المنظمات الإقليمية ـ ولا سيما المركز الافريقي للتدريب والبحث في ميدان الإدارة الإنمائية، والمؤسسة الافريقية لرصد الوظائف العامة - أن تضطلع بدور قنوات هامة في تنفيذ هذا التعاون.

وتأمل فرنسا أن تقدم الجمعية العامة لدى اختتام هذه الدورة المستأنفة، توصيات واضحة بغرض تعزيز قدرات نظم الإدارة العامة على أساس مبادئ حسن الإدارة الحكومية والاعتراف بالدور الأساسي للإدارة والخدمات العامة في التنمية، وتحسين فعالية التعاون في ميدان الإدارة العامة. وستدعم فرنسا أي جهد يرمي إلى تعزيز تنسيق أنشطة التعاون واستغلال الموارد البشرية والمالية على نحو أفضل، من خلال جملة أمور منها وضع إجراءات تقييم البرامج. ونحن نقوم بهذا على المستوى الوطني وفي الهيئات التي تعنى بمختلف جوانب إصلاح الأمم المتحدة على حد سواء. وأخيرا، ينبغي لهذه التوصيات أن ترمي أيضا إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة على توفير الدعم والمشورة في ميدان الإدارة العامة. وفي هذا الصدد، كما في ميادين أخرى، يجب أن يكون عمل الأمم المتحدة براغماتيا وعمليا؛ ويجب أن يجد صيغا بسيطة وفعالة.

وستواصل فرنسا دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وتأمل في أن يكون عمل هذه الدورة المستأنفة ناجحا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة.

السيد بيغمن (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد هولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الوزير موتزو نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

إننا نرحب بهذه الفرصة لمناقشة دور الإدارة العامة في التنمية والتأكيد عليه. وإن دور فريق الخبراء وتقرير الأمين العام الموحد يؤكدان بوضوح على الدور الحاسم للإدارة العامة وهو يتطور ليتكيف ويعالج تحديات التنمية المترابطة بازدياد، والمخاطر الكامنة في هذه التحديات.

تضطلع الحكومات بدور حاسم وتوجيهي في تنمية بلدانها وسكانها، بالإضافة إلى احتواء الصراعات. فالحكومات توفر وتحمي وتطور الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي الذي يؤدي ضمنه فرعها التنفيذي، الإدارة العامة، وظائفه. وبالإضافة إلى القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية والسكان بوجه عام، تضطلع الحكومات بدور في التنمية المستدامة التي تستهدف البشر، كما أكد على ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن. وينبغي تحديد دور كل طرف من الأطراف، مع مراعاة الظروف المحلية.

فالإدارة العامة ذات الكفاءة والفعالية مهمة أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة للتنمية المستدامة في جميع البلدان، ولكن أيضا بالنسبة لمواجهة تحديات العولمة، بما في ذلك إمكانية استبعاد المجموعات والأفراد. فالإدارة العامة الكفؤة والفعالة والقادرة، والحكم الصالح والتنمية القائمة على المشاركة شروط أساسية للتنمية المستدامة بالإضافة إلى كونها عوامل مساهمة. ومن المهم أيضا أن يكون لدى المتلقين إحساس بالملكية فيما يتعلق ببرامج مساعدات التنمية في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البرامج ينبغي أن تستهدف نتائج مستدامة ويمكن قياسها.

فالحكومات سريعة الاستجابة تتأثر بالدعوة إلى مزيد من المساءلة والشفافية، والتقيد بحكم القانون، والمشاركة الأكبر من جانب المواطنين في عملية نشر الديمقراطية، وأخيرا وليس آخرا، احترام حقوق الإنسان في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وجميع هذه الجوانب يمكن أن يضمها القاسم المشترك لأسلوب للحكم الجيد والتنمية القائمة على المشاركة.

وفي خطة للتنمية، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة ما يلي بشأن علاقة حُسن الإدارة بالحكومة حيث يقول:

"وفي سياق التنمية، يكتسب تحسين أساليب الحكم معاني شتى. ولكنه يعني بصورة خاصة تصميم ومتابعة استراتيجية وطنية شاملة للتنمية. ويعني كفالة القدرة والمصداقية والنزاهة للمؤسسات الرئيسية في الدولة الحديثة. ويعني كذلك زيادة قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات والمهام الحكومية، بما في ذلك إدارة أنظمة التنفيذ. ثم يعني أيضا المساءلة عن الإجراءات المتخذة والشفافية في صنع القرارات". (A/48/935، الفقرة ١٢٦)

وحيث تكون مشروعية الحكومة في كفة الميزان، فإن هذا مرده في غالب الأحيان إلى أسلوب الحكم السيئ وتآكل إيصال السلع والخدمات العامة، مصحوبا بأزمة اقتصادية. فتراكم البؤس الاقتصادي، والافتقار إلى الوسائل الديمقراطية لإجراء التغيير يميلان إلى إحداث نبضات العنف أو تقويتها. وقد تلجأ الأقليات المغتربة إلى الأعمال المسلحة كوسيلة لمعالجة تظلماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلد الذي يفتقر إلى حكومة جيدة سيجد من الصعب جدا عليه اجتذاب رأس المال الخاص الذي يحتاجه للتنمية.

ومن الأدوات الهامة للنهوض بإدارة دفة الحكم والاستقرار تعزيز قدرة الإدارة العامة والخدمة المدنية للحكومة. وفضلا عن ذلك، فإن حُسن الإدارة الحكومية يتضمن الضوابط والتوازنات الديمقراطية الضرورية التي تحتاجها الحكومات للاضطلاع بوظائفها على النحو المناسب. فالتنفيذ اللامركزي لوظائف الحكومة يمكن أن يساعد في تقصير المسافة بين الحكومة والمواطن وأن يساعد على النهوض بتوازن أفضل بين العرض والطلب فيما يخص السلع والخدمات العامة.

وأيا تكن المرحلة التي بلغتها البلدان في التنمية، فإنها جميعا تحتاج إلى تعزيز قدرتها المؤسسية في مجال الإدارة العامة لكي تواكب التقدم في هذا العهد الذي تكون نسبة التغيير فيه أعلى من ذي قبل. ومع ذلك، فإن البلدان التي هي أحوج من غيرها لإجراء الإصلاح غالبا ما تكون البلدان ذات القدرة الأقل على إدارة العملية. فليس لديها قدرة كافية على إدارة الشؤون اليومية للبلد، إلا أنه يتعين عليها أن تعمل في بيئة مؤسسية تضع ضغوطا على إدارات ذات تجهيز أفضل بكثير.

وبعض الحكومات ملتزمة بتحسين قدرة إدارتها العامة وخدمتها المدنية وتطوير سياسات تنهض بأساليب الحكم الجيد والتنمية القائمة على المشاركة، وتلك الحكومات على استعداد للاضطلاع بمسؤولية ذلك التحسين، إلا أنها تفتقر إلى الوسائل الكافية لتحقيق هذا بنفسها. وفي مثل هذه الحالات، فإن المساعدة من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، أو البلدان المانحة، مثل هولندا، يمكن أن تؤدي إلى نتائج مستدامة. ولكي تنجح البرامج التي لها هذا الطابع، فإنها بحاجة إلى دعم سياسي والتزام وملكية وقبول من جانب الموظفين المدنيين في البلد المتلقي.

وهولندا، على غرار البلدان المانحة الأخرى الكثيرة، تركز اهتمامها بشكل متزايد على النتائج الفعالة التي يمكن قياسها في تعاونها الإنمائي. وإن أهداف التنمية ينبغي أن تحددها أساسا البلدان المتلقية. وستتوقع هولندا أيضا من البلدان المتلقية أن تسهم إسهاما ماليا وماديا في البرنامج. والطريقة التي تقدم بها مساعدتنا المالية والتقنية تتمشى مع فلسفة تعزيز القدرة: أي من المشروع إلى النهج البرنامجية، ومن التدخلات المحدودة بالزمن إلى التدخلات ذات التوجُّه العملياتي، والمراقبة والتقويم المعززين اللذين يركزان على النتائج، وأخيرا، النهوض بالتنسيق بين المانحين.

وللإدارة العامة الاضطلاع بدور أساسي في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لسكانها. وفي هذا السياق أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى الأرقام التي أوردها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مؤتمر طوكيو المعني باستراتيجية التنمية في الشهر الماضي. ووفق حسابات أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع ستحتاج من ٣٠ إلى ٤٠ بليون دولار من الآن وحتى سنة ٢٠١٠. ومن هذا المبلغ، فإن بإمكان البلدان النامية نفسها بل يجب عليها أن تجمع ٧٥ في المائة. ونسبة الـ ٢٥ في المائة المتبقية ينبغي توفيرها من قِبل البلدان المانحة.

ويبدو أن إعادة هيكلة الأموال المتوقع توفيرها يمكن أن تفي بهذا.

وإن مبادرة ٢٠/٢٠ يمكن أن تكون أداة مفيدة جدا في هذا الصدد. ويحدوني الأمل أن تدلل البلدان النامية المعنية والبلدان المانحة على إرادة سياسية في الالتزام بهذا المفهوم في مؤتمر أوسلو بشأن مبادرة ٢٠/٢٠ الذي سيعقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل. ومع ذلك، إذا تحقق الهدف المالي لمبادرة ٢٠/٢٠ وحينما يتحقق، وحتى لو بلغ أو تخطى مزيد من البلدان المانحة هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة التنمية الرسمية، كما فعلت هولندا قبل فترة طويلة، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى الأثر المأمول فيه إذا وجدت آلية حكومية فعالة وأمنية لإدارة هذه الأموال الهامة.

وفيما يتعلق بأعمال المتابعة لهذه الدورة المستأنفة، فإن هولندا لا تعتقد أن إدارة تنمية خدمات الدعم والإدارة هي المؤسسة المجهزة على أكمل وجه. وأقترح أن ندرس بجدية منح دور ريادي لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في أعمال المتابعة التحليلية والمعيارية. وبالنسبة لأعمال المتابعة التنفيذية، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يشارك بنشاط في مجال الإدارة العامة والتنمية، حيث يترأس أحد أعضائه الفريق العامل المعني بالإدارة الذي أنشئ في إطار المبادرة الخاصة بأفريقيا على مستوى منظومة الأمم المتحدة سيكون الخيار المنطقي كوكالة رائدة.

وفي الختام، أؤكد مرة أخرى أن الإدارة العامة الجيدة، مقرونة ببيئة حكم ملائمة وبمشاركة العناصر العاملة غير الحكومية، إنما هي أداة أساسية لاستئصال الفقر، وخلق فرص العمالة، وضمان الوصول الى الصحة والتعليم ومكافحة التدهور الايكولوجي وتعزيز العدالة الاجتماعية ومنع النزاعات وتحسين مساهمة جميع شرائح المجتمع، في السعي لتحقيق التنمية المستدامة التي تركز على الناس.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة كورازون ألما ج. دي ليون، رئيسة لجنة الخدمة المدنية الفلبينية.

السيدة دي ليون (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كان لجمهورية الفلبين شرف استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المعني بدور الإدارة العامة في تعزيز التنمية الاقتصادية، الذي عقد في مصرف التنمية الآسيوي في مانيلا في الفترة من ١٨ الى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦.

وكانت لجنة الخدمة المدنية التي أمثلها، وهي الهيئة المركزية لشؤون الموظفين في الحكومة الفلبينية، هي التي استضافت المؤتمر بالتعاون مع أكاديمية الحكم المحلي بجامعة الفلبين والمنظمة الاقليمية الشرقية للادارة العامة. وشارك في رعاية المؤتمر كل من ادارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأمانة الكمنولث.

ودعيت بلدان من آسيا لحضور المؤتمر، وشاركت فيه الدول التالية: اندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، وكمبوديا، وماليزيا، وملديف، ومنغوليا.

وفي رأينا أن هذا المؤتمر جاء في وقت مناسب جدا، حيث أنه في غمرة النمو الاقتصادي السريع جدا في آسيا والمحيط الهادئ، ثمة حاجة الى إعادة تحديد دور الدولة في حياة الأمم. ومع إعادة التحديد هذه تأتي تغييرات في مهام الإدارة العامة.

فالقاسم المشترك بين قصص النجاح الاقتصادي في آسيا هو أن الحكومات حولت دورها من التدخل المباشر في الإنتاج الى القيام بوظائف وضع الإطار التمكيني وتنظيمه وصيانته. وقد اقتضى هذا التحول إجراء اصلاحات كبيرة في الجهاز الاداري من حيث توجهاته وهياكله وأساليب عمله والبعد الإنساني فيه. ومن أمثلة ذلك التنمية القائمة على المشاركة.

وقد ركز في مؤتمر مانيلا على محتوى هذه الاصلاحات واتجاهها ووتيرتها. فأغلبية البلدان في آسيا تقوم فعلا بتنفيذ إصلاحات من هذا القبيل وتحقق درجات مختلفة من النجاح. وقد كانت أهداف المؤتمر، بالتحديد، هي تحليل وفهم الأبعاد والآثار الادارية الحاسمة للتنمية الاقتصادية بالنسبة الى البلدان

الآسيوية بدرجات متفاوتة ولاسيما في مجالات وضع السياسات والتنظيم وتعبئة الموارد وإدارة النفقات العامة ووضع الأطر القانونية والمؤسسية وإصلاح الخدمة المدنية وتدريب العاملين فيها، والمقارنة بين التجارب المختلفة في هذا المجال للبلدان التي تواجه هذه التحديات، وإدماج القضايا الأساسية والتجارب المختلفة في الإصلاح الإداري ووضع توصيات عملية.

وتحقيقا لذلك، قامت البلدان المشتركة بعرض خبراتها وتجاربها فيما يتعلق بدور الإدارة العامة في التنمية الاقتصادية في مجالات تخطيط السياسات والتنظيم، ووضع الأطر القانونية والمؤسسية وإصلاح الخدمة المدنية والتدريب وتعبئة الموارد وإدارة النفقات العامة.

ومن القضايا التي نوقشت في مجال تخطيط السياسات والتنظيم قضية طالما قوبلت بالتجاهل وهي ضرورة مراعاة الخصائص الثقافية والحوار مع ذوي الشأن وإشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. كما أن هناك حاجة الى إنشاء مؤسسات تراقب عملية الإصلاح، كإنشاء لجنة وطنية للإصلاح في الحكومة واللجان ذات الصلة.

وفيما يتصل بهذا كان هناك توافق في الآراء على أن الاستقرار السياسي ضروري من أجل التنفيذ الناجح للتغييرات في السياسة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم ينبغي تحديد سلّم أولويات الإصلاح وتسلسل خطواته بشكل عملي.

وفي معرض البحث في مسألة تعزيز الإطار القانوني المؤسسي أشير الى أن وجود إطار قانوني مستقر أمر ضروري حتى يمكن للجهاز الإداري أن يترجم السياسات الى أعمال ونتائج إيجابية.

كما برزت المسألة المثيرة للاهتمام، في مجال التنفيذ العملي للسياسة، والمتصلة بالنهج التقليدي ذي التوجه الرقابي في مقابل نهج ممارسة السلطة لإنجاز المهمة.

وبرز توافق في الآراء أيضا على أنه ينبغي، في إطار دور الدولة الجديد المعاد تعريفه، وضع إطار قانوني ينسجم مع النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي بلد بعينه. وبشكل أكثر تحديدا، تتطلب البيئة الحالية في آسيا قوانين أكثر تمكينا في سياق الإقلال من دور الحكومة الى أقصى قدر مع تعظيمه الى أقصى قدر في آن معا، وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع عموما.

وعلى الرغم من الاختلافات أو التفاوتات بين النظم القانونية كان هناك اتفاق عام على أن القوانين القائمة حاليا المنظمة للنظم الادارية مفرطة العدد وزائدة عن الحاجة، فالانفاذ يتسم بالبطء، ويتعذر تنفيذ بعض القوانين لأسباب متنوعة كالافتقار الى الموارد والقيود المتعلقة بالتشغيل أو الموارد، أو لعدم صلتها بالظروف السائدة أو عدم انطباقها عليها.

وعولجت أيضا مسألة إصلاح الخدمة المدنية في سياق عنصر الأشخاص. وفي هذا الصدد كان هناك توافق في الآراء على أنه ينبغي القيام بإصلاح الخدمة المدنية في سياق نموذج الحكم الجديد الذي يدعو - في جملة أمور - إلى حكومة تقبل بالحد الأدنى، وبيروقراطية تستجيب لمقتضيات الاقتصاد العالمي، والمساءلة والحساسية المرهفة لحقوق المواطنين وليس مجرد المساءلة التي يقتضيها التسلسل الهرمي للسلطات.

وإن آثار نموذج الإدارة الحكومية الجديدة على إصلاح الخدمة المدنية وتدريب موظفي الخدمة المدنية تقتضي إعادة توجيه موظفي الخدمة المدنية لكي تصبح عقلياتهم مؤيدة للمبدأ القاضي بأن تعمل الحكومة أقل وتنجز أكثر وتتسم برؤيا شاملة وتنظيم مرن ومسؤولية أكبر تجاه المسؤولين الحكوميين المنتخبين وعدالة في تطبيق قوانين الحكومة. وينبغي أن تهدف برامج التدريب في الحكومة الى التعريف بالمبادئ التوجيهية لنموذج الإدارة الحكومية الجديدة.

بيد أنه تم التسليم أيضا بأن تطبيق نموذج الإدارة الحكومية الجديدة ينبغي أن يكون على أساس كل بلد على حدة، نظرا لتنوع مستويات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، ومع الاعتراف كذلك بأن بعض البلدان تمر بمرحلة انتقال في اقتصاداتها؛ بل وسيتعين مراعاة السمات الجغرافية والطوبوغرافية لكل بلد.

ولقد تكشفت محاولات إصلاح الخدمة المدنية في ماليزيا وسنغافورة واندونيسيا وباكستان وفقا للنموذج الجديد عن كونها مفيدة. بيد أنه تم التسليم أيضا بأن هنـــاك خطـــرا كامنـــا فـــي الحملة الرامية الى الإصلاح الإداري في المنطقة.

ومن منظور حسن الإدارة، فإن الإصلاحات الإدارية مستصوبة. لكن لوحظ أن التركيز عليها دون موجب قد يؤدي الى خداع بصري أو الى طمس صلاتها بالتنمية الاقتصادية أو الى نشوء طلب على الخدمات العامة. وأدرك المشاركون أن مسألة الحجم والعدد نسبية، فالاصلاح ينبغـــي أن يكـــون مرتبطا، في واقع الأمر، بحاجة ومطالب الجمهور - أي المواطنين - وينبغي أن يراعى توزيـــع الموظفين وقدراتهم؛ لأن الإصلاحات وسيلة وليست غاية في ذاتها - فهي استراتيجية تطلعية لإعداد البلدان لمتطلبات العقد القادم.

وفي ميدان تعبئة الموارد وإدارة الانفاق العام، فإن موضع الاعتبار الرئيسي كان ما ينبغي للقطاع العام أن يفعله أو لا يفعله حتى تتولى الحكومة دورا مساعدا ومرشدا في حين يتحمل القطاع الخاص مسؤولية أكبر باعتباره عاملا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

هذه مسألة صعبة لكن لا مفر منها وسيتعين على جميع البلدان في المنطقة أن تواجهها نظرا للتخفيضات الجذرية في النفقات العامة، التي تجور على نفقات غير الموظفين وعلى نفقات أخرى حتما. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضا للتخفيضات والقيود المفروضة على المعونة الخارجية التي ظلت تشكل لفترة طويلة جزءا لا يتجزأ من عمليات الأجهـــزة الادارية للبلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولا شك أن ما يسمى بضغط المعونة الخارجية يؤثر على عمليات مختلف البيروقراطيات في المنطقة.

ونوقشت أيضا شتى الخطط التي تتبعها البلدان الآسيوية في الوقت الحالي لخفض النفقات العامة مثل الخصخصة والأخذ باللامركزية واستخدام خطط البناء - التشغيل - النقل. وفي حين أن مثل هذه الآليات لإيصال الخدمات العامة تبدو مجدية وجذابة، فقد نوقشت بإسهاب مع تركيز خاص على بناء القدرات وتعبئة الموارد.

وقد أكد المؤتمر، الذي دام ثلاثة أيام، على ضرورة التعاون المتعـــدد الثقافات فيما بين بلدان آسيا - مساعدة الآسيويين للآسيويين - بالنظر الى التطور الملحوظ، الذي يعد جذريا أحيانا، لنظمها السياسية وهياكلها الاجتماعية وبالطبع باقتصاداتها. وعمليات التحـــول مهما كانت مستحبة تكون غالبا صعبة، وكما بيَّن المؤتمر فإن التطورات في آسيا فرضت تحديات قاسية على النظم الحالية للإدارة المدنية وإيصال الخدمات العامة.

وقد برزت التوصيات التالية من المناقشات.

أولا، ان نموذج الإدارة الحكومية الجديد يستأهل الإعلان والنشر على نطاق أوسع.

ثانيا، ثمة إدراك مشترك بأنه ينبغي للبلدان أن تتعلم من خبرات بعضها بعضا في مجالي حسن الإدارة وبناء المؤسسات. وإظهارا للوحدة والتعاون بين الآسيويين يمكن تقديم المساعدة لبلدان في المنطقة خارجة لتوها من أزمة أو صراع. وتم تحديد طريقتين للمساعدة والتبادل، فالبلدان ذات الحالات التي تعتبر شاهدا على حسن الإدارة يمكن أن تستضيف البلدان الأخرى الراغبة في تعلم تطبيقها العملي؛ ويمكن لبلدان ناجحة أخرى أن تتقدم الى البلدان التي تحتاج الى المساعدة حتى يمكن، في غضون ذلك، تسهيل التفاعل الرسمي مع قادة تلك البلدان الأخيرة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ستستضيف الفلبين مؤتمرا دوليا معنيا بالابتكارات في الإدارة، ويرعاه معهد الإدارة لكندا، ومقره ماليزيا.

ثالثـــا، يمكـــن للمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية، مثل الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي، أن تقوم بدور المرشد في وضع وتنفيذ برامج حسن الإدارة. وعلى سبيل المثال يمكن للأمم المتحدة أن تواصل دعم تقديم المعلومات والتدريب بشأن جوانب مثل خطط البناء - التشغيل - النقل، وإقامة مؤسسات التدريب، وتحسين المؤسسات الحالية التي تعالج موضوع الإدارة وتوفير المعلومات. وعلى وجه التحديد يمكن للأمم المتحدة أن تعجل بانشاء وكالة لتجميع المعلومات ونشرها في ميدان تطوير الإدارة تتضمن

أفضل الممارسات، وتتاح للبلدان الأعضاء امكانية الوصول اليها بانتظام وبأقل كلفة، تمشيا مع طلب الأمانة العامة.

رابعا، من المقترح أن تنظم الأمم المتحدة مواردها وصلاتها، عن طريق مجموعة الخبراء الموجودة حاليا، لمساعدة البلدان على الأخذ بنظريات الإدارة الجيدة.

خامسا، ركز المؤتمر على ضرورة تقاسم المعلومات التي يمكن أن تستخدمها البلدان توخيا لحسن الإدارة. وثمة اهتمام مشترك بتحديد المعايير القابلة للتطبيق على الصعيد العالمي وممارسات حسن الإدارة والأفكار المتعلقة بكيفية أداء البلدان فيما يتصل بهذه المعايير والقواعد. ونظرا لهذا الاهتمام، اتفق المشاركون على ضرورة التعريف على نطاق واسع بهذه المعلومات الخاصة بالتطورات في مختلف ميادين الإدارة العامة ونشر هذه المعلومات بصورة أكثر منهجية. ومن الجدير بالاشارة أن اللجنة المعنية بمسائل الإدارة المدنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بدأت تتبع نهجا منظما لتنفيذ هذا التبادل في المعلومات.

سادسا، ينبغي أن يكون هناك أيضا تركيز على التدريب والحلقات الدراسية والبرامج المتصلة بموضوع حسن الإدارة. وقد أشير بوجه خاص الى مصرف التنمية الآسيوي، بوصفه مؤسسة موارد بوسعها توفير الموارد في مجال إقامة هذه البرامج.

وجمهورية الفلبين تؤيد تأييدا تاما هذه التوصيات. ويوجه في الوقت الحالي جهود لإعادة التنظيم وإعادة التنسيق تنتظر التشريع. وفي مجال الخدمة المدنية، قمنا بتنفيذ قانون تخفيض الموظفين عن الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. وهدفنا في مجال الخدمة المدنية هو استمرار جعل البيروقراطية متسمة بالطابع الاحترافي والانساني وتنشيطها، حيث أن هذه سمات أساسية لحسن الإدارة.

وأخيرا، أهنئ الجمعية العامة على عقدها هذه الدورة المستأنفة التي ستمكننا من بناء الموارد البشرية الضرورية لحسن الإدارة الحكومية على نطاق عالمي فيما نواجه الألفية المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة إيلين كامارك، المستشارة السياسية الأقدم لنائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كامارك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الرئيس بيل كلينتون ونائب الرئيس آل غور، أشكر الجمعية العامة على إتاحتها الفرصة لي لمخاطبة هذه الدورة المستأنفة بشأن الإدارة العامة والتنمية. ونحن جميعا موجودون هنا اليوم كجزء من ثورة هادئة تحدث حول العالم. ونقوم في مناقشاتنا وبياناتنا بتشاطر الخبرات التي اكتسبناها من جهودنا العالمية الآيلة الى إعادة تنشيط أدوات الحكم الديمقراطي.

وفي الواقع أنه يحدث تغير جاد في البلد تلو الآخر، وفي المدينة تلو الأخرى، وفي المجتمع المحلي تلو الآخر. وفي الولايات المتحدة، على غرار العديد من البلدان الأخرى، نطرح أسئلة صعبة عن الأدوار التي ينبغي أن تضطلع الحكومة بها. ونحن نعمل على تطبيق لا مركزية السلطة ضمن وحدات حكومية، وعلى نقل المسؤوليات الى مستويات دنيا للحكومة. ونقوم بتخفيض عدد موظفي الخدمات العامة، ونسعى الى تحقيق أجدى السبل من حيث التكلفة لإيصال الخدمات. ونعيد توجيه الحكومة للتركيز على المستهلكين، وهم المواطنون الذين توجد الحكومة لخدمتهم. ونعمل على تبسيط الأنظمة ونقلل من عبء القيود على الصناعة. ونعكف على وضع القواعد وقياس النتائج.

فلم يحدث هذا؟ يعود السبب الرئيسي في العديد من البلدان الى تزايد الإدراك، مثلما توصل إليه مؤخرا مؤتمر منظمة التعاون والتنمية، أنه إن لم تعمل الحكومات جيدا، فإن الاقتصادات لن تعمل على ما يرام. والواقع أن وجود هيكل إداري فعال ضروري للنمو والتنمية الاقتصاديين، وهو موضوع رئيسي لهذه الدورة المستأنفة.

ومع ذلك، فإن المطالبة بالتغيير بالنسبة للحكومات الأسرع استجابة ليست بدافع حقائق اقتصادية فحسب. ومثلما أكد عليه إعلان تانجير الذي دعا الى عقد هذا المؤتمر، يوجد في كل مكان طلب على توفير الخدمات المدنية تكون أكثر استجابة لاحتياجات

الناس. ويوجد مطلب عام بوجود مساءلة أكبر عن الأموال العامة وعن مشاركة أكبر في تقرير كيفية إنفاق هذه الأموال. ويوجد مطلب عام بتوفير خدمات عامة تكون في خدمة عموم الناس بدلا من خدمة نفسها.

وإن مطلب إيجاد حكومات تكون أكثر استجابة أخذ يتسارع بفعل التغيرات الكبرى التي تحدث في المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا والاتصالات. وكان داغ هامرشولد أحد الأوائل الذين توقعوا حدوث التغيرات المقبلة في كيفية إدارة الحكومات للسياسة الخارجية. وذكر أن علاقة الدبلوماسي

"بشعبه بالذات تغيرت أيضا نتيجة اتساع نطاق التعليم، وتطوير النظم الديمقراطية، والنمو الجذري لوسائط الاتصال الجماهيرية".

وطبعا فإن نوع التغيرات التي نبحثها في هذه الدورة كان في الحكم الديمقراطي. ويجب على الدول الديمقراطية أن تطور نفسها باستمرار لو أريد لها أن تستجيب لاحتياجات سكانها وتوقعاتهم.

ويوجد في الولايات المتحدة ١١ لجنة وطنية للإصلاح في هذا القرن الأمر الذي يشهد على حقيقة أن الديمقراطية عمل جاد، وهي عملية تحسين مستمر لا نهاية له.

ولذلك، طلب الرئيس كلينتون الى نائب الرئيس غور مرة أخرى في عام ١٩٩٣ أن يشرف على إصلاح الحكومة. وأنشأ لجنة استعراض الأداء الوطني. وتمثلت مهمتنا في لجنة استعراض الأداء الوطني ولا تزال في إيجاد حكومة تعمل على نحو أفضل وبتكلفة أقل.

إن الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة توظف قرابة مليوني موظف مدني، ولديها ميزانية سنوية تقارب ١,٥ ترليون دولار. وهي لن تتغير بين عشية وضحاها. ومع ذلك، يسرنا بالغ السرور أن نفيد أننا أحرزنا بعض التقدم في هذه المهمة العسيرة للغاية.

وبعدما ورثت إدارة كلينتون - غور حكومة تزايدت باستمرار حجما وتكلفة في العقود الماضية، فإنها أقدمت على خفض القوة العاملة المدنية بمقدار ٢٠٤ ٠٠٠ شخص؛ وهي الآن أصغر قوة عاملة منذ أن كان جون ف. كيندي رئيسا، أي قبل ما يزيد على ٣٠ عاما. ولقد أنجزنا هذا التخفيض بالتناقص وبعرض حوافز نقدية على الموظفين لتركهم الحكومة. وحاولنا في كل خطوة أن نعامل العمال الاتحاديين بالاحترام الذي يستحقونه. وركزنا تخفيض العدد على طبقات غير ضرورية للإدارة، وعلى عمليات من قبيل شؤون الموظفين والمشتريات، وهي غالبا ما تعوق الإنجاز الفعال للمهمات التي تقوم بها الوكالات. وفعلنا هذا من خلال إقامة علاقة جديدة، ومثمرة وإبداعية مع نقاباتنا العمالية الاتحادية.

بالإضافة الى التخفيض، وفرت عمليات الإصلاح التي قمنا بها ٥٨ بليون دولار من مال دافعي الضرائب، واقترحنا سبلا رشيدة لتوفير مبلغ آخر قدره ١٢٠ بليون دولار. ونقوم أيضا بمراجعة العلاقة القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية. وأسفرت هذه المراجعة عن نقل السلطة من الحكومة الاتحادية الى حكومات الولايات والحكومات المحلية من خلال عمليات المشاركة في الأداء، وتجارب إبداعية أخرى في إضفاء الطابع الاتحادي مثل خيار أوريغون، وهو ترتيب جديد فاوضنا بشأنه بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية في أوريغون.

وبتوجيه من الرئيس أيضا، نعمل كذلك على إلغاء ١٦٠٠٠ صفحة من الأنظمة، وعلى تبسيط وتطوير ٣١ ٠٠٠ صفحة إضافية من الأنظمة. وتقوم هذه الإدارة بتخفيف العبء التنظيمي والإداري للحكومة على المواطنين والأعمال التجارية بمبلغ قدره حوالي ٢٨ بليون دولار سنويا. ونشرنا كذلك قواعد خدمة الموظفين في ٢١٤ وكالة تابعة للحكومة الاتحادية. وعندما بدأنا هذا المشروع، كان هناك ثلاث وكالات حكومية فقط تتوفر لديها هذه القواعد.

ولقد خفضنا أيضا العجز في ميزانيتنا بمقدار النصف بعدما كان تزايد تزايدا هائلا في العقد الماضي. ولدينا الآن لأول مرة منذ سنين، التزام واسع يتشاطره الحزبان السياسيان كلاهما بجعل الحكومة تعيش على مواردها المالية عن طريق موازنة الميزانية الاتحادية.

وقد حفزت فكرة الميزانية المتوازنة على إيجاد نهج راديكالي تجاه إصلاح الحكومة. وفي الشهر الماضي

أعلن نائب الرئيس غور أن المرحلة الجديدة من التجديد ستتطلب إنشاء تنظيمات تقوم على الأداء. وهذه الكيانات الجديدة التي تهتدي بالتجربة البريطانية في مجال وكالات "الخطوة التالية"، مع مواءمتها مع الوضع الأمريكي، ستمكننا من إنجاز الكثير بموارد أقل في عهد الميزانية المتوازنة.

إن مهمتنا لم تكتمل بعد. إلا أنه تحت قيادة نائب الرئيس بدأ الموظفون الاتحاديون المتفانون في تغيير وجه الحكومة.

وقد حصلنا على قدر كبير من المساعدة في هذا المسعى. فعندما يعلن المرء عن هدف بإصلاح الحكومة تتدفق المشورة المجانية من كل جانب، وقد استفدنا منها جميعا. وتعلمنا من الشركات التي واجهت تحديات المنافسة العالمية ووجدت سبلا جديدة لإنجاز المزيد بتكلفة أقل. وتشاورنا مع نظرائنا في أكثر من ٥٠ دولة تسعى جميعها الى تحقيق نفس الأهداف.

ولكن المورد الأثمن الذي اعتمدنا عليه كان العاملين في الحكومة، الموظفين الاتحاديين أنفسهم. ذلك أن هيئة "استعراض الأداء القومي" تآلفت أساسا، منذ البداية، من موظفين مدنيين محترفين يعرفون حق المعرفة كيف تعمل الحكومة وما الذي يحتاج الى إصلاح.

إن الهدف الرئيسي لحكومة كلينتون - غور هو جعل الحكومة تعمل على نحو أفضل بتكلفة أقل. ونحن نقدر هذه الفرصة المتاحة لنا لنتشاطر خبراتنا مع الجمعية العامة، ونواصل التعلم من خبرات الأعضاء الآخرين أيضا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد جيراردو تيبيرينا مدير الخدمة المدنية في بوليفيا.

السيد تيبيرينا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم حكومة بوليفيا، أتوجه بتحياتي الى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأهنئه على قيادته المرموقة للجمعية العامة في دورتها الخمسين. كما أشكر الأمين العام على عرضه تقريره عن الإدارة العامة والتنمية الذي يتضمن توصيات شيقة للحكومات الوطنية.

لقد مرت بوليفيا بأزمة اقتصادية طاحنة في النصف الأول من عقد الثمانينات. وقد تميزت تلك الأزمة بتدهور حاد في القدرة الإنتاجية وسياسات للضرائب والنقد وأسعار الصرف لا تفي بالغرض، وأدت الى تزايد المضاربات على حساب الإنتاج. ونتيجة لذلك وصل معدل التضخم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى ما يقرب من ٢٧٠٠٠ في المائة.

وفي آب/أغسطس ١٩٨٥ حدث تحول جذري في سياستنا الاقتصادية تضمن تدابير من بينها إصلاح وتبسيط النظام الضريبي، وإجراء تخفيض كبير في العجز الضريبي، ورفع القيود عن الأسعار، وإعادة تنظيم قطاع المشاريع العامة، وزيادة الانفتاح أمام الاستثمار الخاص، الأجنبي منه والمحلي. وبصفة أساسية أدركت بوليفيا، شأنها شأن سائر البلدان الأقل نموا نسبيا، أن الحفاظ على النظام والتوازن الداخلي في المجال الاقتصادي شرط أساسي للسماح بزيادة تطوير النظام الديمقراطي، ولضمان رفاه الشعب بصفة عامة.

وما فتئنا منذ ١١ عاما خلت ننفذ هذه السياسة الاقتصادية الجديدة التي آتت ثمارها. ففي السنوات الثلاث الأخيرة بلغ معدل التضخم ٩ و ٨ و ١٢ في المائة على التوالي. ونما ناتجنا المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٦ و ٤,٩ و ٣,٧ في المائة خلال تلك السنوات، بينما تراجعت نسبة العجز في القطاع العام الى الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٥ الى ٣,٢ ثم الى ٢ في المائة.

ومع ذلك، اقتضت الضرورة أن نجري تعديلات دورية في سياستنا الاقتصادية بهدف توطيد مكاسبنا. فتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لم يكن كافيا لضمان الظروف الكفيلة ببلوغ نمو متجانس وسريع. ومن أجل ذلك، كان لا بد من اتخاذ مجموعة من التدابير لإرساء الأساس الهيكلي لذلك الهدف، فقمنا بوضع وتطوير مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، أهمها ما يلي:

القانون المتعلق بتكامل الإدارة الحكومية ونظام الرقابة؛ وأهدافه الرئيسية هي تطوير وتعزيز دولة تقوم على القانون والنظام الديمقراطي، وضمان كفاءة القطاع العام وفعاليته، والقضاء على ظروف التسيب

التي تشجع الفساد الإداري، ودمج نظام مراجعة الحسابات الخارجية بالقطاع العام مع نظم المراقبة الداخلية لمكونات هذا القطاع.

وهناك قانون آخر هام هو القانون المتعلق بالمشاركة الشعبية، الذي يعترف بعملية المشاركة هذه ويشجعها ويوطدها بتضمين المجتمعات المحلية، الريفية والحضرية، والسكان الأصليين الحياة القضائية والسياسية والاقتصادية في البلد. وهو يسعى الى تحسين نوعية الحياة للنساء والرجال البوليفيين عن طريق توزيع الموارد العامة على نحو أكثر عدالة وإدارتها بشكل أفضل. ويسعى أيضا الى تعزيز الأدوات السياسية اللازمة لتحسين الديمقراطية النيابية، وتسهيل مشاركة مواطنينا، وضمان تكافؤ الفرص في التمثيل السياسي.

وقمنا كذلك بتنفيذ إصلاحات في المجال التعليمي الذي تمثلت تحدياته الرئيسية في ضمان التدريب الذي يعول عليه والمستمر لمواردنا البشرية بوسائل دينامية، ومن خلال نظام تعليمي يمكن تجديده وتحسينه بصفة مستمرة لتلبية احتياجات التدريب والتنمية. كما نقوم بإنشاء آليات لمراقبة ومتابعة وتقييم نوعية التعليم. ونظامنا التعليمي متعدد الثقافات وثنائي اللغة، نظام يراعي الطبيعة الاجتماعية - الاقتصادية المتغايرة في بلدنا، في مناخ من الاحترام المتبادل فيما بين جميع سكاننا.

كما ركزنا على توفير رؤوس الأموال لمشاريع القطاع العام وخصخصتها، مما يشجع على زيادة مشاركة القطاع الخاص في المهمة المشتركة، مهمة التنمية الاقتصادية. وهذا يتضمن تحويل بعض مجالات الإنتاج والخدمات الى القطاع الخاص، وذلك في حالة المشاريع الحكومية الصغيرة العاملة في أسواق تنافسية. ويتضمن أيضا تغذية المشاريع العامة الوطنية برأس مال جديد من القطاع الخاص، سواء كان محليا أو أجنبيا، عن طريق خطة مبتكرة وكفؤة لتوفير رؤوس الأموال والإدارة، وذلك بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في القطاع الخاص.

وتحقيق اللامركزية الإدارية من بين أهم الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدناها في الآونة الأخيرة. والهدف الرئيسي منها هو تنظيم اللامركزية الإدارية لسلطتنا التنفيذية والذي يتضمن، في إطار النهج الموحد للجمهورية، نقل الوظائف الفنية والإدارية التي لا تقتصر على السلطة التنفيذية الوطنية.

إن إصلاح السلطة التنفيذية يدرك للمرة الأولى الحاجة الى وضع سياسات وطنية عريضة مدعومة بالهياكل الدستورية والإدارية اللازمة لتنفيذها. وهكذا أنشأنا وزارات التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية.

وخلاصة القول إن التغييرات التي اقترحتها بوليفيا، حكومة وشعبا، تعترف بالتنوع العرقي والثقافي، وتركز على التنمية البشرية وإعادة توزيع السلطة والموارد. كما تحسن من نظم الإدارة الحكومية وتدمجها، وتنهض بالاستثمار الخاص. وهي، من حيث الجوهر، تضع الأسس لعملية التحديث التي ننشدها جميعا ولكنها لا تزال بعيدة المنال. وهذا النهج التحديثي يتطلب أن تكون إدارة الدولة قادرة على التكيف باستمرار مع متطلبات المجتمع المعاصر وتطوره.

وفي هذا السياق، يصبح متزايد الجلاء وجود حاجة إلى انتهاج سياسات تستهدف التعزيز، بشكل خاص، أولا، للعلاقة بين الدولة والمجتمع، مع فهم أن التحدي يكمن في تكييف الهياكل والنظم الإدارية للدولة مع الظروف المتغيرة ومع تطور المجتمع والظروف، مما يسمح بزيادة التفاعل بين هذين العاملين الاقتصاديين الناشطين؛ وثانيا، لاتباع نهج مجسَّم تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية - أي تصور العامل البشري المحرك الرئيسي، بل العصب المركزي للتغيير.

ولهذا السبب رأت حكومة بوليفيا أن من المناسب أن تقوم بتمثيلها أمام الجمعية الوكالة المكلفة بوضع السياسات والقواعد التي تكفل تنمية الموارد البشرية بصورة متسقة ووضعها في خدمة الدولة. وهذا يبعث على الرضى البالغ ويرسل رسالة واضحة عن هويتها.

إن الأنظمة التي تخضع لها عملية إدارة شؤون الموظفين في القطاع العام تستند إلى المبادئ الفلسفية التالية: الفعالية، والشفافية، والخدمة المدنية الوقورة، والتوظيف على أساس الكفاءة والاحتفاظ بالموظفين،

والمساءلة، والنزاهة، وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز، والمرونة.

وما برحت الخدمة المدنية تعتبر وظيفة استراتيجية من وظائف الدولة بسبب كونها العامل الذي يكفل صياغة جميع الإصلاحات الأخرى المعتمدة وتنفيذها الفعال. ويجري التشجيع على الالتحاق بالخدمة المدنية عن طريق الإعلانات العامة الواضحة، مما يوفر لنا أشخاصا لديهم دوافع قوية ويتقاضون نفس الأجور التي يتوقع تقاضيها في سوق العمالة. والمعيار الأساسي الذي يقرر احتفاظ موظفي الخدمة المدنية بعملهم هو النتائج المحققة، الأمر الذي يولد بصورة حتمية تفاعلات معينة داخل كل كيان عام، بل حقا داخل الفرع التنفيذي ككل.

وما فتئ أحد الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى الدولة المعاصرة في بلادنا انعدام الثقة بمؤسسات الدولة، علاوة على دورها في مواجهة التحديات المعقدة للمستقبل. وتحاول الخدمة المدنية إعطاء ردود محددة على هذا القلق العام من خلال عمليات شفافة متاحة للمواطنين عامة، الذين يستطيعون بهذه الطريقة معرفة كيفية تعيين موظف بعينه في الخدمة المدنية وسبب تعيينه والهدف منه، علاوة على التكلفة التي ستتحملها الدولة، وفي المقام الأول، ما هو الإسهام الحقيقي لذلك الشخص من حيث الكمية والنوعية وفعالية التكلفة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة حول هذا البند في هذه الجلسة.

إعلان من الرئيس بالنيابة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت إلي الأمانة العامة أن أوجه انتباه الأعضاء إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٠ جيم المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي اعتمدت فيه الجمعية عددا من التدابير المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها. إن الجمعية، في ذلك القرار:

"تطلب إلى أعضاء جميع الهيئات أن تتوخى الاعتدال في تقديم مقترحات تتضمن طلبات لتوفير تقارير جديدة؛

"تدعو جميع الهيئات إلى النظر في إمكانية تقديم تقاريرها كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، واستعراض ضرورة جميع الوثائق المتكررة بغية تنسيق الوثائق والإسهام في تحقيق وفورات، وتقديم توصيات مناسبة؛

"تشجع أعضاء الهيئات الحكومية الدولية على:

"(أ) أن تنظر في إمكانية طلب تقارير شفوية، دون المساس بتوفير المعلومات للوفود بجميع اللغات الرسمية؛

"(ب) أن تطلب تقارير موحدة بشأن مواضيع ذات صلة تحت بند أو بند فرعي واحد حسب الاقتضاء وبصورة فعالة من حيث التكاليف." (القرار ٢٠٦/٥٠ جيم، الفقرات ٦ و ٧ و ٨).

وإن من الضروري التعاون الكامل من جانب الأعضاء إذا ما أريد لأحكام فقرات المنطوق ٦ و ٧ و ٨ من القرار ٢٠٦/٥٠ جيم أن تنفذ.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أوجه اهتمام الأعضاء إلى الفقرة ١١ من منطوق القرار نفسه، التي تطلب فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى

الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، من خلال لجنة المؤتمرات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تقريرا عن تنفيذ هذه التدابير، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتحقيق وفورات محتملة.

وفيما يتعلق بتكاليف خدمة الاجتماعات وتجهيز الوثائق، أود أن أبلغ الأعضاء أن التكلفة الإسمية للصفحة الواحدة من الوثائق، بست لغات، كما يقول مكتب خدمات المؤتمرات والدعم، ٩١٦ دولارا، وأن تكلفة الساعة الواحدة لأي جلسة عامة للجمعية العامة مع الترجمة الشفوية بست لغات وخدمات الدعم والمحاضر الحرفية بست لغات هي ٤٩٠ ٦ دولارا.

وعلى أساس الرقم الأخير المذكور، وهو ٤٩٠ ٦ دولارا للساعة الواحدة تكون تكلفة الجلسة العامة التي تعقدها الجمعية العامة لمدة ثلاث ساعات ٠٠٠ ٢٠ دولار تقريبا، سواء استخدمت الساعات الثلاث كلها أو لم تستخدم.

وفي ضوء الأزمة المالية الحادة والتخفيضات في الميزانية، ينبغي للوفود أن تبقي هذه الأرقام ماثلة في الذهن. فقد أصبح من الضرورات المطلقة في الأمم المتحدة تحسين معدل الاستفادة من موارد المؤثرات وتحديد كمية الوثائق والحد منها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥